MENA PRISON FORUM
مُنتدى المَشرِق والمَغرِب للشُّؤون السِّجنيَّة

المَسْأَلَةُ السِّجْنِيَّةُ في البَحْرَين

مِنْ عَصَا الفِدَاوِي إلى سِيَاسَاتِ المَوت

عبَّاس المرشد

ifa Institut für Auslandsbeziehungen
Auswärtiges Amt

ADHRB
لحقوق الإنسان في البحرين
Documentation & Research

الدفتر الرابع

بيضاء في الأصل

عبَّاس المرشد

المَسْأَلَةُ السِّجْنِيَّةُ في البَحْرين

مِنْ عَصَا الفِدَاوِي إلى سِيَاسَاتِ المَوت

Institut für Auslandsbeziehungen
Auswärtiges Amt
MENA PRISON FORUM
مُنتدى المَشرق والمَغرب للشُّؤون السِّجْنِيَّة
للتوثيق والأبحاث
Documentation & Research

منتدى المشرق والمغرب للشّؤون السجنيَّة
[مشروع بتوقيع **أمم للتوثيق والأبحاث**]
دفاتر المُنْتَدى [٤]
بيروت، ٢٠١٩/٢٠٢٠
هاتف: ٥٥٣٦٠٤ ١ ٩٦١ +
صندوق بريد: ٢٥ ـ ٥ الغبيري، بيروت ـ لبنان
مُراجعة وتدقيق: صلاح الچيلاني

www.menaprisonforum.org | www.umam-dr.org

إنَّ الآراءَ الـواردَةَ فـي هـذه المَطْبوعَـةِ التـي كان إنْجازُهـا ونَشْـرُها بِدَعْـمٍ مِـنْ «مَعْهَـدِ العَلاقـاتِ الثَّقافيَّـةِ الخارِجيَّـة (ifa)» ــ (المُمَوَّلِ مِـنْ وِزارَةِ الخارجيَّـةِ الألمانيَّـة) ــ إنَّ هـذه الآراءَ تُعَبِّـرُ، حَصْـرًا، عَـنْ وُجْهَـةِ صاحِبِهـا وناشِـرِها، وعَلَيْـهِ فهـي لا تُلْـزِمُ، بـأيِّ شَـكْلٍ مِـنَ الأشْـكالِ، المَعْهَـدَ، ولا تَعْكِـسُ، بالضَّـرورةِ، مُقارَبَتَـهُ المُؤَسَّساتيَّةَ مِـنَ المَسـائِلِ مَوْضـوعِ البَحْـثِ والـرَّأْي.

على سبيل التقديم

المَسْأَلَةُ السِّجْنِيَّةُ في البَحْرين
مِنْ عَصَا الفِدَاوِي إلى سِيَاسَاتِ المَوت

هذا الدَّفْتَرُ، الرّابعُ في سِلْسِلَةِ «دَفاتِرِ مُنْتَدى المَشْرِقِ والمَغْرِبِ للشُّؤونِ السِّجْنِيَّة»،[1] لا يَدَّعِي أكْثَرَ مِمَّا هُوَ: مَدْخَلٌ إلى المَسْأَلَةِ السِّجْنِيَّةِ في البَحْرَيْن.

وَلكِنْ، رَغْمَ قِلَّةِ ادِّعائِهِ ــ وَهِيَ قِلَّةٌ مَحْمُودَةٌ ــ لا يُغادِرُ المُطالِعُ/المطالِعَةُ هذِهِ الصَّفَحاتِ مُكْتَفِيًا بِما اكْتَسَبَهُ مِنْ مَعْلوماتٍ، بَلْ مُحَمَّلًا بِجُمْلَةٍ مِنَ الأسْئِلَةِ التي يَصْلُحُ التَّوَسُّلُ بِها للإضاءَةِ على ما قَدْ يَسْتَغْلِقُ مِنْ تاريخِ المَسْأَلَةِ السِّجْنِيَّةِ في العَديدِ مِنْ بُلْدانِ المَشْرِقِ وَالمَغْرِب. وَلَعَلَّ في الطَّليعَةِ مِنْ هذِهِ الأسْئِلَةِ التي يُلامِسُها عَبّاس المُرْشِد[2] هوَ السُّؤالُ عَنْ نَشْأَةِ «السَّجينِ السِّياسي» في البَحْرَيْن، واسْتِطْرادًا عَنْ نَشْأةِ «السِّياسَةِ» بِمَعْناها الذي يَلْحَقُ بِهِ تَفَتُّقُ صِنْفٍ جديدٍ مِنَ السِّجْنِ: «السِّجْنِ السِّياسِيّ»!

(١) وهِيَ سِلْسِلَةُ كُتُبٍ وَكُتَيِّباتٍ، لا دَوْرِيَّةَ مُنْتَظِمَةٌ لها، مَدارُها على المَسْأَلَةِ السِّجْنِيَّةِ في أبْعادِها الشَّخْصِيَّةِ والعامَّة.

(٢) ناشط حقوقي من البحرين.

فالبَحْرَيْـن، قَبْـلَ «إصْلاحـاتِ» العِشْــرينيَّاتِ، وهـيَ علـى مـا تَسْـتَعْرِضُ هـذِهِ الصَّفحـاتُ بإيجـاز إصْلاحـاتٌ أُرْسِـيَتْ مَعَهـا وبِفَضْلِهـا أرْكانُ الدَّوْلَـةِ ومُؤَسَّسـاتُها لا أقَـلَّ، لَيْسَـتْ هـيَ هـيَ بَعْدَهـا، و«النِّظـامُ العـامُّ»، مِـنْ حَيْـثُ هـوَ وَجْـهٌ مِـنْ وُجـوهِ «السِّياسَـةِ»، لَيْـسَ هـوَ هـوَ، والنَّـاسُ، كذلِـكَ، ليسـوا هُـمُ هُـم... وَهَـلْ أدلُّ علـى ذلِـكَ مِـنْ أنَّ تِلْـكَ «الإصْلاحـاتِ» ألْغَـت، وَلَـوْ صُورِيًّـا، تَنْظيـمَ الفِداويَّـةِ، أي الأداةَ الأمْنِــيَّةَ التَّقْليديَّـةَ المُؤْتَمِـرَةَ بِإمْـرَةِ أهْـلِ السُّـلْطَةِ، وأنَّهـا أنْشَـأَتْ جِهـازًا شُـرَطِيًّا، وأنَّهـا باشَـرَتْ إلْحـاقَ السُّـجونِ بِمَقَـرٍّ هـذا الجِهـازِ بَعْـدَ أنْ كانَـتِ السُّـجونُ مُلْحَقَـةً بالقِـلاعِ التـي يَحْكُـمُ عَلَيْهـا أفْـرادٌ وعائِـلات؟

بِصَــرْفِ النَّظَـرِ عَـنِ الطَّبيعَـةِ «الكولونياليَّـة» لِتِلْـكَ الإصْلاحـاتِ، وَعَـنِ المَوْقِـفِ مِنْهـا تَحْـتَ هـذا العُنْـوان ــ وصاحِـبُ هـذِهِ الصَّفحـاتِ صَريـحٌ فـي مَوْقِفِـهِ مِنْهـا ــ فَمِـلاكُ الأمْـرِ أنَّ تِلْـكَ الإصْلاحـاتِ آذَنَـتْ بِتَحَـوُّلِ السِّـجْنِ فـي البَحْرَيْـنِ مِـنْ مَرْفِـقٍ خـاصٍّ إلـى مَرْفِـقٍ عـامٍّ ــ سَـواءٌ أسَـلَّمَ المُطالِـعُ بمـا يَذْهَـبُ إلَيْـهِ صاحِبُ هـذِهِ الصَّفَحـاتِ مِـنْ أنَّ السِّـجْنَ تَحَـوَّلَ إلـى «مُؤَسَّسَـةٍ مُسْـتَقِلَّةٍ ظاهِرِيًّـا لكِـنْ تُـدارُ مِـنْ رَئيـسِ الشُّــرْطَةِ وبِتَوْجيهـاتِ الحاكِـم» أمْ رَأى غَيْـرَ ذلِـك.

بِنـاءً عَلَيْـهِ يُمْكِـنُ القَـوْلُ أنَّ نَشْـأَةَ السِّـجْنِ الدَّوْلَتِـيِّ فـي البَحْرَيْـنِ لا تَخْـرُجُ فـي خُطوطِهـا العَريضَـةِ عَـنِ السِّـياقِ الـذي عَرَفَــتْهُ تِلْـكَ النَّشْـأَةُ فـي نَـواحٍ أُخْـرى مِـنَ المَشْــرِقِ والمَغْـرِب، ولكِـنْ، بِلِحـاظِ أنَّ هـذِهِ النَّشْـأَةَ، مِـنْ «عصـا الفِـداوي» إلـى مـا يُسَـمِّيهِ صاحِـبُ هـذِهِ الصَّفَحـاتِ «سِياسـاتِ المَـوْت»، مَحْصـورَةٌ فـي مَجـالٍ زَمَنِـيٍّ ضَيِّـقٍ نِسْـبِيًّا، وَمُتسـارِعَةٌ فـي مَحَطَّاتِهـا، يُمْكِـنُ القَـوْلُ أيْضًـا إنَّهـا «نَموذَجِيَّـةٌ» فـي تَمْثيـلِها علـى هـذا السِّـياقِ نَفْسِـهِ الـذي كُتِـبَ لَـهُ، فـي بُلْـدانٍ أُخْـرى، أنْ يَمْضــي بَطيئًـا وَمُتَعَرِّجًـا فـلا يَسْـتبينُ دَائِمًـا، تَمـامَ الاسْـتِبانَةِ، مـا بَيْـنَ بَواكِيــرِهِ ومُقَدِّماتِـهِ ومـا تَـدَرَّجَ إلَيْـهِ وَيَتَـدَرَّجُ مِـنْ نَسَـبٍ وَثيـق...

البَحْـرين: اسْـتِـبْدَادٌ مُـتَـوارثٌ في مَـوطِـنٍ صَـغِـير

قَـبلَ الحديـث عـنِ المَـسألَةِ السِّجـنـيَّة الحالِـيَّة والمُعاصِـرة فـي دَولَـة البـحرين لا بُـدَّ منِ استِـعراضٍ سَـريعٍ لـتَـطوُّرِ العَلاقَـةِ بين الحُـكَّام الذين تعاقبـوا علـى السـلطة والشُّـعوب التـي استَوطَـنـتْ هـذا البـلدَ مـنذ قُـرونٍ مـضـتْ. فـمِن خُصوصيَّات البـحرين أنَّ الباحثَ لا يـكاد يُخطئ مَحطَّاتٍ تاريخـيَّةً آخِـذًا بعضها بـعُـنـق بعض في حلـقـاتٍ مُـتَـواصلةٍ مـن التَّـعاطي السُّـلـطَويِّ المُـتَوارثِ بيـن رؤوس السُّـلـطة، سـواء فـي ذلك السُّـلـطة الأجنبـيَّة أو الحُـكَّام المَحَـلِّـيِّـين.

•

مـع آل خَـلِـيـفَة

آل خـليـفة هـم عائـلةٌ مُـنْـحَـدِرَةٌ مِن قَـبـيلةِ بـني عُـتْـبَة، وهي مِن جُملة بُـطونٍ عربـيَّةٍ هاجرتْ مِن مرابِـعها في نَـجْـد، واستـقـرَّتْ على ضِفافِ الخلـيج العـربيّ. ثـم تـنـقَّـلوا مِـن وطَـنِهِم الأسـاسيِّ الأوَّل، الكـويـت، مُـرورًا بالزُّبَـارة، (شـمال قـطر)، التي استَـوطَـنوها حِـينًا حتى جـاء عام ١٧٨٣ الـذي انطَـلَـقوا فيـه إلـى البـحرين، فـنجَحوا فـي تحريرهـا مِـن القَـبضةِ الفارِسِـيَّة، ولكنَّهـم لـم يتـعـجَّلوا فـي جَعلِهـا عاصمـةَ الحُكـمِ

البـديلةَ لِـقَـطَر، وظـلُّوا في مَوقـف المُدافِـع عن مَكسَـبِهِم الجديدِ ضـد الـدُّولِ المُـجاوِرة لهم.

ثـم كانـتِ المرحلـةُ المُهمَّـة التالـية وهـي اعـتِرافُ بريطانـيا ــ القـوَّةِ المُهَيمِـنَةِ على المِـنـطَـقَة حِـيـنَها ـ بـآل خـليـفة حُـكَّامًا شـرعِـيِّـين للـــبحرين عـام ١٨٢٠.

لكـنَّ بريطـانـيا لم تُـدخلِ البحـرين تحت حِمايـتها حـتى عـام ١٨٦١، بعـد أنْ قـضى آل خـليـفة شـوطًا كبـيرًا فـي المُـنافَـحة عـن دَولـتِهِم الجـديدة، وقـد أضحتْ بَـديلًا لهم عن قـطـر التي اسـتـقـلَّتْ بنـفـسِها لاحقًـا عـام ١٨٦٧.

لاحِـقًا، ومـع تَـصاعُـدِ حِـدَّةِ الخِلافات الداخـلـيَّة وتَـكاثُـرِ المُـؤامَرات بين أبـناء خـليـفة، تـدخَّـلـتْ بـريطانـيا عَـسكرِيًّا وسِـياسِـيًّا مِن خلال تعـيِـين حاكـمٍ جـديدٍ وهو عـيسى بن علي آل خـليـفة الذي اسـتـمرَّ فـي الحُكـم حتـى عـام ١٩٢٣، فـي ظِـلِّ سَـيطَـرَةٍ خارجيَّـةٍ وداخلـيَّةٍ لـبـريطانـيا مِن وراءِ سِـتارٍ هَـشّ.

•

العَقْـلِـيَّةُ الفِـدَاوِيَّـةُ عِـنْدَ آل خـليـفة

حين يَـتَـخَـفَّى المُحـتَـلُّ خَـلـفَ سِـتارِ حاكِـمٍ «شَـرْعِيٍّ» يَصعُـب الجَـزمُ على وَجْـهِ التَّحقـيقِ أيُّ الفَـريقَـينِ أكـثرُ ذاتِـيَّةً وفاعِـلِـيَّةً فـي إحـكام القَـبـضَةِ الاستِـبْـدادِيَّة! لـم تَطُـلْ تـلك الحِـيرَةُ كثـيرًا بـأيِّ حـال، فـما إنِ استَـقـرَّتِ الأوضـاعُ داخِـلـيًّا وخارِجـيًّا لآل خـليـفة، بفَـضلِ الحَامـي البـريـطاني، حتـى ظَهـرتِ السُّلـطَـوِيَّةُ المُـنـفَرِدَةُ فـي شـخص الحاكـم، ومِـن ثـمَّ بيـن أفـراد عائلـته الذيـن يَتَـنَـعَّـمون بخَـيراتِ البِلاد.

أما بَـقـيَّةُ الشَّعـبِ البحريـنيِّ فَـفُرِضَتْ عليهم الضَّرائِـبُ المُـتَـعَـسِّـفةُ التي كانـت تُحَـصَّلُ بالإكـراه البَـدنِي، بِواسِطَةِ الذِّراعِ العَسكرِيِّ لِلحاكم، الفِـداوِيَّـة، وهـم عُصبَـةٌ مِـنَ الرِّجـال يـتَّـسِمونَ بالطَّـاعة العَـمـياءِ لـسَـيِّـدِهم، ويُشَـكِّـلونَ الحِمايـةَ العُلـيا لـذَوِي الشَّأنِ مِـن قَـديم، كما اشْـتُـهِروا بـعِـصـيِّهِم الطَّويلةِ وهَـيـئَـتِهِم المُـنَـفِّـرَةِ التي كانـت تُـسبِّب الهَلَـعَ في نُـفوس النَّـاس.[1]

وقـد كانـت لهـم صَلاحِـيَّاتٌ غـيرُ مَحـدودةٍ لاسـتِـجوابِ أيِّ شَـخصٍ أوِ اعْـتِـقالِه، ولـرُبَّما وصـلَ بهـم الأمـر إلـى حـدِّ إرغـام النـاس علـى بَعـضِ أعـمال السُّـخْـرَة دون مُـقابِـل، وكان يـجري ذلـك بطريقـةٍ مُـذِلَّةٍ عـن طـريق حَشـدِ النَّاسِ وَاخْـتِـيارِ مَجموعةٍ عَـشوائِـيَّةٍ مِنَ البالِغِـينَ لِـتَأدِيَةِ أعمالٍ حِـرَفِـيَّةٍ مُعَـيَّـنَة. فكان نِـظامُ السُّخْرَةِ والجَلـدِ والتَّـأدِيبِ العَـلَـنِيِّ هو الإجراء الذي يَعـمِدُ إليه الفِـدَاوِيَّـة عند تَخـلُّـف المُزارِعـين، مُـلَّاكِ الأرض الأصلِـيِّـين، عن دَفْـعِ الضَّرائِـب، أوِ العَـجزِ عنِ العمل أوْ خَـسارَةِ مَحصُولِهِمِ الزِّراعي. وبَـدلًا مِنَ السَّـجنِ والاحْـتِـجَازِ كان الحاكِـمُ، أو أمـيرُ المُـقاطَـعَةِ، يقـوم بـمُصادَرة أملاك المُزارِعـين!

إلى جانِـبِ ذلك، لم تـكن صَلاحِيَّاتُ الفِـدَاوِي تَـقـتَـصِرُ على المُزارعينَ أوِ العُـمَّال، بـل كان يُـمثِّـل عَـصا الحاكِـمِ وذِرَاعَـه الباطِـشَةَ بـكُلِّ المواطِـنينَ علـى اخـتِلافِ دَرَجاتِـهم، بِـدايةً مـن اللُّـصوص والخارِجيـنَ علـى القانـونِ الذيـن كانـوا عُرضَـةً للتَّـشهِير والتَّأدِيـب العَلَنِـيِّ بـعَصَا الفِـداوِيَّة أمام الحَـشد، بغَـرَضِ نَـشرِ الرَّدعِ والتَّـخوِيفِ لِمَنْ تُـسَوِّلُ له نفـسُه إبْـداءَ أيِّ اعْـتِرَاضٍ كَان.

---

(١) إنْ أردنـا تَعـرِيفًا مُخـتَـصرًا للفِـدَاوِيَّـة، لقلنـا إنهـم الحُـرَّاس الشَّخْـصِيُّونَ للـشَّـيخِ الحَاكِم، تُـناطُ بهم مَهَامُّ جَـمع الضَّرائِـبِ وما يَستَـتْـبِعُها مِن فَـرضِ الجِزاءات، وَاعْـتِـقال الأشـخاص للمُقاضَاة أمـام الحاكِـم، واتِّـسـم سُـلوكُهم بالخُـشونَة والغِـلْـظَة في التَّـعامل مـع كائِنٍ مَـن كان خارج السُّـلْطَة.

وبهذا صار الفِـدَاوِي يُـمـثِّلُ أداةَ الرُّعْـبِ والبَطـشِ والإكراه البَـدَنِي.

وقـد وثَّـقَ تَـقريرٌ وضَـعَه أحـدُ المَنـدوبِـينَ البريطانيِّـين أكثر مِن ٢٥ نوعًـا مِـن أنـواع الممارسـات التـي نسـميها اليـوم «انـتِهاكات» بـحَقِّ المواطِـنـينَ كان يـقوم بها الفِـدَاوِيَّـةُ بِاسْـمِ الأمـير أو الحاكم، لم يَكُن مِـن بَينِهـا السَّـجن أوِ الاحْتِـجاز.

بالرُّغـمِ مِـن إلغاء تَـنْظِـيمِ الفِـداوِيَّةِ ضِمـنَ الإصْلاحَاتِ الإداريَّـةِ الحاصِلَةِ إبَّـان عام ١٩٢٠، إلا أنَّ مَنهَجِيَّةَ/سِـياسَةَ اختِـيارِ الغالِـبِيَّة مِن أفراد الدِّرْعِ الأمْـنيِّ للسُّـلطاتِ لـم تَـزَلْ مَـشوبَةً بِـعَطَبِ تلك العقْـلِـيَّةِ المُـتَوارَثَةِ كابِـرًا عـن كابِـر، عبـرَ انْـتِـقائِهم مِن عَديمِـي المُؤهِّـلات العِلميَّـةِ أو مِنَ الفِـئْـيَةِ العاطِـلين وذَوِي الطَّـبائِعِ الخَشِنَةِ بِـوَجهٍ عامّ ــ وهـذا ما يَجعَلُ مِـنِ استِـجابَةِ هـؤلاء للأوامِرِ مُطْـلَـقَة، ممَّا يُـبـقِي الحاكِمَ مُطمَـئِنَّ البال علـى شـريحةٍ كبيـرةٍ مِـن أتـباعه الذيـن يُوثَـقُ بهم أكـثر مِنَ الكَـفاءات أصحـاب العُقولِ الدبلوماسِـيَّة.

مُزامَـنَةً لـذلك، لـم يَكُـنِ المَنْـدوبُ البـريطانيُّ الدائِـمُ بـغافِلٍ عـن تَـدعِـيمِ أواصِـلِ الاسْتِبْـدادِ للـقَـبِـيلَةِ الحاكِمَـة، فهـو المؤسِّـسُ الأوَّلُ للسُّجونِ على هَـيئَـةٍ مُستَـقِـلَّةٍ بعد أنْ كانتْ مُلحَقَةً بالقـصور والقِـلاع.

ومـع حِـدَّةِ هـذه المُواجَهَـةِ بأطـرافِها الثَّـلاثَة: المُستَـعْـمِر، الحاكِـم والشَّـعـب، سـعَى المُواطـنُ للـبَحثِ عنْ حُـقوقه الإنسانِـيَّةِ والتـي عَلِمَ ألَّا سَبـيلَ لها إلَّا بـسُلوكِ المَـنْـحَى السِّـياسي، فـتـولَّدَ لدينا مَنْ يُمَـثِّـلُ نَظريَّـةَ «السِّياسَـة كَـمِهْـنَة» علـى المَعنَـى الـذي يَـشرحُه ماكـس فيبـر، علـى أنَّـه لـم يُحقِّـقِ اعـتِرافًا بـه إلا بعـد عـام ١٩٢٣، وهـو التاريـخ الذي يُـؤرِّخُ بـه لمِيـلادِ الدَّولـةِ الحَديثَـةِ فـي البحـرين.

تـاريخُ السُّجـونِ في البَـحـرين

«مِـن التَّعــذيبِ فـي سـاحَةِ المَديــنَة، ووَسْــطَ الجماهيـرِ المُتلَــذِّذةِ كُل لَـذائِــذِها الصَّاخِبـةِ والخـفِـيَّة، ومِن التَّعــذيبِ بـفَــسْخِ اليدَيـنِ والرِّجلَينِ وتَــقطيعِ اللَّحمِ والعَظم، بـكُل الأدَواتِ الأركِـيولوجِيَّة والمُستَحدَثة، إلـى تَعذيـبٍ آخـر مَوصـوفٍ بالهـادِئ والنَّاعِم، بــسَجنِ رُوح هذا الجَسَــد».

ميـشيـل فـوكو

إذا تـتـبَّــعنا وُجهَـةَ نَــظَرِ فـوكــو عــنْ وِلادة السُّـجون، نَجِـدُ التَّــفاوتَ بيـن الإمبِراطورِيَّـاتِ القَــديمةِ فـي شَـناعَةِ التَّــعذيب العَلَنِـيِّ للمُجرميـن. وعَليـهِ فــلَمْ يَكُـنْ إنــشائُهم للسُّـجون لأسْــبابٍ إنــسانِــيَّةٍ ألـبَــتَّة، بلْ لأنَّ الإصلاحِيِّــينَ لـم يكونـوا راضِينَ عن عُنــفِ السِّــيادَةِ غَيرِ المُتَــكافِئ وغَيرِ العـادِل، وإنَّمـا يجبُ بالنِّــسبَة لهُم إعْــمالُ العَقــل للاستِــفادةِ مِن جَسَـدِ المُــدَانِ في عملــيَّة الإنْـتاج!

وبَيــنَما تـرى العقــليَّةُ الحاكِمـةُ أنَّـه مُؤسَّــسةٌ لـتَغيِــير الأفـراد بتَــقْوِيمِ سُــلوكِهِم ومُراجَعـةِ أنـفُــسِهِم، فـإنَّ الأمـرَ لم يَكُـنْ بالنَّــتيجَةِ المَرْجُــوَّة، فلـم تَخفِــضِ السُّـجونُ مُعــدَّلَ الجَرائِـمِ ولـم تَــنْجَحْ كــوسِيلةِ رَدْعٍ، وإنَّما صـارتْ فـي بعـضِ الأحـوال إعـادةَ تَــدويرٍ لــمُجرِمينَ جُــدُد.

وفيما يَلِي نَستَعرِضُ بإيجازٍ تاريخَ السُّجونِ عِندَ العَرَبِ وُصُولًا لآل خليفة.

السُّجونُ عِندَ العَرَبِ قَبْلَ الإسْلَام

عَرَفَ العَرَبُ السُّجونَ قَبلَ الإسْلام، وممَّا وردَ تاريخِيًّا سَجنُهُم مَعَ كَونِهِمْ مِنَ الكُبَراء: الحارث بن عمرو المَخْزومِي في سجن في جَبَلِ نُفَيْع بمَكَّة، كان يُحبَسُ فيه سُفَهاءُ قَومِه. وكان لِحجر بن الحارث الكِنْدِي، (والد امرئ القيس)، سِجنٌ حَبسَ فيه بعضَ ساداتِ بني أسد لأنَّهم ثاروا عليه.

وفي الشَّام، حَبَسَ عمرو بن جفنة الغسَّاني بَعضَ القُرَشِيِّين بطَلَبٍ مِن عُثمان بن الحُوَيرِث الأسديّ، إثْر رَفضِ قُريشٍ تَنصيبَ الأسديِّ مَلِكًا عليها مِن قِبَلِ قَيصَرِ الرُّوم.

وفي الكُوفَة، اتَّخذ المناذِرَةُ سِجْنًا لحَبسِ أشخاصٍ وَرَدَ أنَّ منهم عنتر بن شدَّاد وعُدَي بن زيد.[1]

•

النِّظامُ الإسْلامِيُّ والحَبْس

كان الحَبسُ في الإسْلامِ نَوعًا مِنْ تَصَرُّفاتٍ قانونِيَّةٍ مُتَعدِّدةٍ يُطلَقُ عليها «التَّعزير» وهو بمَثابَةِ تَأديبٍ على جَرائمَ لم تُشَرَّعْ لها حُدودٌ في النُّصوص الدينِيَّة، مع تَفاوُتٍ في طريقة التَّأديبِ بحَسبِ حال المُتَّهَمِ وقَدْرِ جَريمَتِه. فأقلُّها عُزلَةُ المُذنبِ اجتِماعِيًّا بالإعْراضِ عنه إنْ كان ذلك ممَّا يُفيدُ في تَقويمِ سُلوكِه، وإلَّا تَعْنِيفُهُ بزواجِرِ

(١) انظر «السجون في بلاد الحجاز في صدر الإسلام» لهاني أبو الرب.

الـكَلام؛ ومِنهـا إلـى الحَـبسِ بالقَـدْرِ المناسِـبِ للجَريمَـةِ علـى حُـقوقٍ ضَمِنَهـا الإسْـلامُ للسَّـجين، واستَـمَرَّتْ مُراعاتُهـا فـي القـرون المُتَـقـدِّمَةِ لـظُهُورِه. انـتِـهاءً بأقْـصَى عُقوبَةٍ تَعزيرِيَّةٍ وهي الضَّربُ بالسَّوْطِ بالقَـدر الـذي يُحَـدِّدُهُ القاضي الفَـقيه: «ثـم يُعـدَلُ بـمَنْ دونَ ذلك إلى النَّـفْيِ والإبْعـادِ ــ إذا تَعَـدَّتْ ذُنـوبُه إلـى اجْتِـذاب غَيـرِه إلَيهَـا واستِـضْراره بِـها».[٢]

ومـعَ ابتِعـادِ الزَّمـنِ عـنِ العُصـورِ المُزدَهِـرَةِ للإسْـلام، انْقـلَبَ النِّـظامُ المُنـضَبِطُ بـمَوازِينَ فِقْهِيَّـةٍ إلـى هَـوَى السُّـلطانِ أوِ الحاكِـم، لـيَـتَدَهور الحـالُ فيمـا بعـدُ حتـى أنَّـنا نَجِـدُ مَـن يُـنجِدُ نَـفـسَه بإصْـدارِ الأحْـكامِ تَحـتَ مِظَـلَّةٍ شَـرعِيَّةٍ لـضَمانِ سُـرعَةِ التَّـنْـفيذِ وعَـدَمِ الاعْـتِراض.

لهـذا، وبالوُصُـولِ لآل خـليـفة، فـإنَّ التَّـقاريرَ الإداريَّـةَ تُـشيرُ إلـى أنَّ بَعـضَ العُقوبـاتِ الجزائِـيَّة كانت تَـصدرُ باسـمِ الشَّـريعَةِ، وهـي عُقوباتٌ بَدنِـيَّةٌ أو مالِـيَّةٌ قاسِـيَة، ولا تَـتـضَمَّنُ السِّـجن رغـم ذلك.

(٢) انـظر: «الأحكام السُّلطانِـيَّة» لأبي الحـسن الماوردي. مع «ضوابط الحـبس وآثاره في الشريعة الإسلاميَّة» لـهشام عبد القادر قـدوة.

بيضاء في الأصل

البَحرين: مِنَ المَـنْـفَى إلى سِـياسَاتِ المـوت

بالرُّجـوعِ للمَصـادِرِ التاريخِيَّـة، نَجِـدُ ذِكـرَ البـحرين علـى أنَّهـا جَزيـرَةُ المَنـفَى للمُعارِضيـنَ للدَّولَـةِ المَركَـزِيَّةِ أثـناءَ الحُكـمِ الأمَـوي، وسـنَجِدُ أقـربَ مِثـالٍ لذلِـكَ نَـفْي المُغيـرَة، والِـي الكُوفة، لـصعصعة بـن صوحان إلـى تلـك الجَزيـرَة.[1]

إلـى جانِـبِ ذلـك، لـم تَـكُنِ الجَزيـرَةُ مَنـفًى مُتَّـسِعًا كـبَعضِ الجُـزُرِ الأخْرَى، ولا كانت خَالِـيَةً مِنَ السُّـجونِ أو الأمْـكِـنَةِ المُخصَّصَةِ لاحْتِـجازِ المُعارِضيـنَ والخارِجيـنَ علـى القانـون، وإنَّمـا الأرجَـحُ هنـا أنَّ السُّـجونَ كانـت تُلْحَـقُ بالقِـلاعِ والحُصـونِ التـي تَـنـتَـشِرُ فـي ربـوعِ الجَزيـرَة. هـذا التَّرجيـحُ لـجُغرافْـيا السِّـجن، يَسـتَمِرُّ حتـى مُنتَـصف القَرنِ التَّاسـعَ عَشَـرَ حيـثُ يُمكِنُنـا العُـثورُ علـى بعـضِ القُـصاصاتِ التَّاريخِـيَّةِ التـي تُـشيرُ إلـى اسـتِخْدامِ الحُـكَّام مِـن آل خليـفة قـلعة الرفـاع سِـجْـنًا للمُعارضيـنَ مِـنَ العائِـلةِ نَـفسِها.

لاحـقًا في عِشرينِـيَّاتِ القَـرنِ العِـشرين، تَـمَّ اسـتِخدامُ قَـلعةِ الدِّيوانِ فـي المـنامة كـمَقَـرٍّ للشُّـرطَة وتَخصيـصِ بعـض غُرَفِـها كـسِـجْن.[2]

(١) راجع **الأعْـلام** للـزِّرِكْـلِي.

(٢) التَّـقريرُ الإداريُّ لـحُكومَةِ البـحرين عنِ السَّـنوات ١٩٣٧/١٩٢٦.

هـذا فـي حِيـنِ أنَّ السِّـجنَ قـد يَـضُمُّ بيـن جَنَـباتِه عَـددًا كَبيـرًا مـنَ النـاسِ علـى اخْـتِلافِ جرائِمِهـم وأسـبابِهِم، فـمِنهُمْ مَـنْ يكـونُ سـببَ سَـجنِه امتِـناعُهُ عـنْ أداء الدَّيْـنِ الـذي عَلَيـه، أو سَرِقَـتُه أمـوال النَّـاس، أو لاشـتِراكِهِ فـي المُظاهَـرات، ومنهـم مَـن سَـبَبُه انْحِـرافٌ فـي عَقيـدَتِه وأخْلاقِـه، ومنهـم مَـن سَـبَبُهُ إرهـابُ النـاس وتَخْويفُهُـمْ بالخَطـفِ والنَّـشْل، إلـى غيـر ذلـك مِـن أنـواعِ الجَرائـمِ التـي لا تُـعـدُّ ولا تُحصَـى.

ومَعنَـى هـذا أنَّ السُّـجونَ فـي هـذه الفَـترةِ مِـنَ التاريـخِ كانـتْ مُهمَلَـة، وكانـت عِبـارةً عـن أبنِيَـةٍ مُظلِمَـةٍ غَيـرِ صِحِّـيَّة، وقـد تُـمارَسُ فيها شَـتَّى أساليبِ التَّـنْـكيلِ وتَعذيـبِ الجُـناةِ والمُتَّـهَمين، ولـم تَكُنْ هنـاك أدنَى عِنايَـةٍ بالنَّواحِي الإنسانِـيَّة.

ومِـنْ جِهَـةٍ ثانِيَـةٍ أهـمّ، فـقد كان السِّـجنُ يقـعُ تحـتَ حِراسَـةِ الحاكِـمِ أو القائِـدِ العَسـكريّ، ولـم يَكُـنْ تُـمَـثَّـلُ لـه سُـلطَةٌ مَدَنِـيَّةٌ مُستَـقِـلَّةٌ تَضـبِطُ إجْراءَاتِـه، إلـى أنْ تَـغـيَّرَ الأمـرُ قَـليلًا بعـد ١٩٢٣ مـع بِدايـةِ تَأسيـسِ الدَّولـة الحَديثَـة، وبِـدايةِ تَـقْـنينِ السُّـلطةِ ووَضعِ «السِّـياساتِ الحياتِـيَّة» للنـاس بـمُوازاةِ «السِّياسـاتِ التَّأديبِـيَّة»، فـغَدَا السِّـجنُ مُؤسَّـسَةً مُستَـقِـلَّةً ظاهِرِيًّـا لكنَّـه يُـدارُ مِنْ رئيسِ الشُّـرطةِ وبتَـوَجُّهاتِ الحاكِـم.

وبالتَّالـي، فإنَّ استِـقلالِـيَّةَ القـضاءِ وعَدالَـةَ المَحاكِمِ وضَوابطَ العُـقوباتِ لـم تَكُـنْ مَحَلَّ نَظرٍ مَركَـزِيٍّ لـبِناءِ سُـلطَةٍ مَدنِيَّـةٍ مُتَكامِلَـةِ الأرْكان.

فالجَرائِـمُ التـي يُمْـكِنُ أنْ تُـكتَـشَفَ ويُتَـوَرَّطَ بهـا أيُّ شَـخصٍ تُحَـلُّ بـشَكلٍ مُباشِـرٍ مـنَ الحاكِـم أوْ مـنَ القاضِـي الرَّسْـمِيِّ للدَّولَـة، مـع تَداخُـلٍ لـنِظامِ العُقوبـات الدِّينِـيَّةِ لـفَرضِ عُـقوباتٍ جَـسَدِيَّةٍ لا تَحتاجُ للسُّـجون إلَّا فـي حـالاتٍ مَحـدُودَةٍ لـم يَكُـنِ الحاكِـم يَعتَـني بِها. فـكانوا يَحتَـكِمونَ إلى الشَّريعةِ بـتَحْويلِ المُتَّـهَمِ لـمَحكَمَةٍ سَلَـفِـيَّةٍ أو شَرعِـيَّةٍ

بَـدلًا مـنَ المَحكَمَـةِ الجِنائِـيَّةِ وذلـك لإنْـزالِ العِقـابِ بمُرتَـكِـبي بَعـضِ الجرائِـمِ مِثـلَ السَّرِقَـةِ والزِّنَـى، وغالبًـا مـا كانـت هـذه العُقوباتُ تُـنَـفَّـذُ بـشَكلٍ فَـورِيٍّ بعـد ثُـبوت التُّهمَـة.

لهـذا كانـت إصْلاحـاتُ ١٩٢٣ بمَثابَـةِ البَـدْءِ فـي التَّحـوُّلِ إلـى فَلسَـفةٍ جَـديدةٍ للعِقـاب، الـذي كان يَتِـمُّ فـي سـاحاتٍ عامَّـةٍ وأمـامَ جُمـوعٍ غَـفـيرَة، كـطَـقْسٍ سِياسِـيٍّ يَهـدِفُ فـي الأسـاس أنْ يُوَضِّـحَ للجُمـوعِ النـفوذَ المُطـلَقَ للـسُّلطان، ولذلك كان السِّجنُ بآلِـيَّاتِه الجَـديدَةِ يُمثِّـلُ وِلادَةً لـنَظرِيَّةٍ جَديـدَةٍ وهـي إبـرازُ الانـضِباطِ المُجتَمَعِـيِّ وبِدايَـةُ وَضـعِ مَركَزِيَّـةٍ جَـديدَةٍ للـسُّلطَةِ بَـدَلا مِـنْ تَجَـزُّؤِها.[٣]

(٣) انـظر في ذلك إسحاق فـؤاد الخـوري: «القـبيـلة والدولة في البـحرين»، مركز أوال للدراسات والنـشر، بيروت ٢٠١٥.

بيضاء في الأصل

صَوْلَجَانُ الكُولُونْيَالِي
مَحَطَّاتٌ في تَارِيخِ الدَّولَةِ الحَدِيثَة

كان الراعي البريطاني مُحَمَّلًا بفَلْسَفةٍ مُختَلفَةٍ للعِقاب والسَّجن، مَزجَها بقَدرٍ منَ التَّمويهِ مع الإصْلاحاتِ التي تَبنَّاها بِناءً على سِياسَتِهِ الاسْتِعمارِيَّة؛ فَما كان ظاهِرُهُ إلغاءً للتَّعذِيبِ بآلِيَّة عَرضِ الآلام الجَسَدِيَّة عَلنًا على المَلَأ ــ كان باطِنُهُ إخْفاءَ التَّعْذيبِ في غَياهِبِ السُّجون.

•

حِقْبَةُ الميجَر ديلي (١٩٢٢ ـ ١٩٢٦)

يَبدأُ الحَديثُ هنا مِنْ حِقبَةِ الميجر ديلي[١] الرَّاعِي للإصْلاحاتِ الإدارِيَّةِ التي قادتْها بريطانيا، والذي بَدأَ بإنْهاءِ، أوْ بالأحْرَى إخْفاء، أعْمالِ السُّخرَةِ والجَلْدِ العَلَنِيِّ وقَسْوَةِ العُقوباتِ الحِسِّيَّة تحت سِتارِ مُؤَسَّساتٍ أوَّلِيَّةٍ تَمثَّلتْ في مَحاكِمَ قَضائِيَّةٍ مُنفَصِلَةٍ عن الحاكِم،

(١) الميجر ديلي: شغَل منصبَ المُعتَمَدِ البريطانيِّ في البحرين منذ ١٩٢٢ حتى ١٩٢٦ وإليه تُنسَبُ الإصلاحات الإداريَّةُ البريطانِيَّة وعلى رأسِها عَزلُ عيسى بن علي حاكِمِ البحرين في ١٩٢٣، وتَعيينُ ولِيِّ العهد: ابنه حمد بن عيسى. وقد فرَض ديلي الإصلاحاتِ الإداريَّةَ بقُوَّةِ نُفوذِه، ومِن بينها: تَأسِيسُ قُوَّةٍ للشُّرطَةِ بَدلًا مِنَ الفِداويَّة، وتَأسِيسُ محاكمَ مَدنِيَّة، وغيرها من الإصلاحات الإداريَّة الأخرى.

ولكـنَّها تَعمـلُ ضِمـنَ توجيهاتِـه بصُـورةٍ غيـر مُـباشِرَة! وجـاءتْ حِزمَـةُ الإصْلاحـاتِ الإداريَّـةِ تلـك لـتُـزيلَ عِـبءَ الفـداويَّـة عـنِ النـاس ولـتُـنهيَ العُـقوباتِ المُغـلَّـظَةَ والمُخيـفَةَ عنهـم... لكـنَّ الميجـر ديلـي لـم يَكُـنْ مُخلِصًـا لـدَعواهُ علـى الإطْـلاق.

فـعَـمِلـيًّا، لـم يَكـنِ الهـدفُ مِـن تَـلْطيفِ العِقـابِ إنسانِـيًّا، بـل كان استِـجابةً لمُتَـطَـلَّبات الانضِباطِ التي تَفرضُها سِياسةُ السَّـيطَرةِ والإخْضاعِ دون الفَـجاجَةِ في استِـعْراضِ الأفـعال القَـهريَّة. وهي آلِـيَّةٌ مـن آليَّاتِ السُّـلطَةِ لـتَـفـعيلِ ما يُـسمَّى بـ«الاستِـثْـمار السِّـياسيِّ للجَسَد» كـقُـوَّةِ إنْـتاجٍ، حتى تَستَـمِرَّ الاسْتِـفادةُ مِن أفـرادِ الشَّعـبِ لاستِـمرار الإنْـتاج. لـذلك تَـفاوَتَ الخِطـابُ بيـن العَلَنِيَّـةِ والتَّكـتُّم، التَّصريـحِ والتَّـعريض، لـتَكونَ السَّـطوةُ العِقابِـيَّةُ، مـع شِـدَّتِها، مُتخَفِّـيَةً ضِمـنَ المُؤسَّـسات والتَّـشريعات. فـمَثلًا كان مَجلِـسُ القـضاءِ عنـد الحاكِـمِ يَعنِـي غِيـابَ حَـقِّ المُواطِنِ وغِيابَ هَيئَـتِه الاعتِـبارِيَّة كـصاحِبِ حـقٍّ ورَأي، ولكـنَّه يظـلُّ مَجلِـسَ قَـضاء!

ومع ذلك، فـقد وثَّـقـتِ التَّـقاريرُ البريطانِيَّةُ قِـيامَ ديـلي بـجَلْدِ بعض الخارِجيـنَ علـى القانـون أوِ المُشتَـبه بِهِـم، كمـا فـي حالَـةِ جَلدِهِ لـرَجُلٍ اتَّهمَـهُ بسَـرِقَةِ ساعَـتِه، أو كمـا فـي حالـة مُلاحَقَـتِه لِمَـنْ حـاول اغْتِـيالَ الحاكـم حـمد بن عيسـى أثـناء مُـرورِهِ في قَـرية السـنابس.

كان مِـن ضِمـنِ حِزمَـةِ الإصْلاحـات: إصْـلاحُ القَـضاء وتَأسِـيسُ جِهـازِ الشُّـرطَة بَـدلًا مِـنَ الاحْتِـكامِ المُباشِـرِ للشَّـيخ الحاكِـم وفَوضَـى عَمـلِ الفِـداوِيَّـةِ، وبِـناءُ سِـجْنٍ فـي القَـلـعَة.[٢]

(٢) التَّـقريرُ الإداريُّ لـحُكومَةِ البـحرين عنِ السَّـنوات ١٩٢٦/١٩٣٧.

اقْتَضى عَملُ ذلك المزيج كَثيرًا منَ الجَهدِ والمَكرِ والتَّجارُبِ، كان نِتاجُهُ أنْ أحالَ إلى الالتِزامِ بفَلسَفَةٍ جَديدةٍ للعُقوبَةِ عُنوانها «التَّأديب وذَمُّ التَّعْذيب»!

بطَبيعَةِ الحال، لم يُطَبَّقْ هذا عَمَليًّا، فصَولَجانُ المُستَعْمِرِ كان يُتقِنُ التَّخَفِّي بينما يُؤدِّبُ، أيْ يُعذِّبُ!، بطَريقَةٍ حِرَفِيَّة. صَحيحٌ ألَّا سَجْنَ للمُعارِضينَ ولا جَلْدَ للمُنحَرفينَ عنِ القانون، لكنَّ سِياساتِ التَّدبيرِ الجَديدَةَ تَضمَّنَتْ أدواتٍ جَديدةً أيضًا أبرزُها النَّفيُ عنِ الجَزيرَةِ بَعدَ أنْ كانت مَنفًى للمُعارِضينَ في الماضي.

كذلك، فُرِضَ على المواطِنينَ وأعْيانِ البِلادِ تَقْديمُ رَسائلِ الوَلاءِ والتَّبريكِ لتلكَ الخُطواتِ والإجْراءات، ومَنْ يَتخلَّفْ عن تَقْديمِ تلك الرَّسائلِ قد يُحرَمُ منِ امتِيازاتِ الدَّولَة، وربما تَعرَّضَ للنَّفْيِ كما حدث مع كثيرٍ مِنَ المُعارِضين.

مِنْ هنا ساهَم التَّخفِّي وراءَ الإصْلاحاتِ القانونِيَّةِ لنِظامِ القَضاءِ في إرْساءِ الهَيْمَنَةِ التَّامَّة، وآلِيَّاتِ الإخْضاع المُتعَدِّدِ الأشْكال. فلا يَجبُ النَّظرُ إلى هذه الإصلاحات، على الأرجَحِ، مِن جانِبِ تَثْبيتِ الشَّرعِيَّةِ فحَسْب، ولكنْ مِنْ جانِبِ إجْراءاتِ الإخْضاعِ التي يُقِيمُها. ويَترَتَّبُ على إنْتاج أشكالِ الإخْضاعِ عبر المؤسَّسَةِ القَضائِيَّةِ أنْ يُشكِّلَ المشهَدُ التَّعذيبِيُّ تَصوُّرًا خَاصًّا للعَدالة، بما أنَّ العِقابَ أصبحَ آلِيَّةً لتَفْعيلِ حُضورِ السُّلطَة.

صَحيحٌ أنَّ الجَسدَ لم يَعُدْ مُعرَّضًا للتَّعذيب والألَمِ المُوجِعِ كإجْراءٍ ابْتِدائيّ، لكنَّه أصْبحَ، بحُكمِ القانون، قابِلًا للنَّفيِ والتَّأديبِ والْتِزامِ الخُضوعِ والامْتِثالِ لصَولجان الحاكم. وهكذا تُصبِحُ الجَزيرةُ سِجنًا مُتَخفِّيًا في حِزمَةِ القوانينِ والأعْرافِ التي ستَتوالَى لاحِقًا ليَصِلَ الأمرُ في النِّهايةِ لانْحِصارِ العِقابِ تَدريجِيًّا

فـي السَّـجْن، ويُصبِـحُ الاحتِجـازُ الشَّـكلَ الأساسِـيَّ للعِقـاب، فالسِّـجنُ هـو المـكان المُناسِـبُ للعُقوبـاتِ... بعـد زَوال التَّـعذيب!

•

حِـقْـبَةُ المُستَـشار بلجـريف (١٩٢٦-١٩٥٧)

تَوسَّـعتْ آلِـيَّةُ السَّـجنِ التـي حلَّـتْ مَحـلَّ التَّـعذيبِ ومَحـلَّ الجَلـدِ العَلنـيِّ لاحقًـا مـع مَرحلَـة المُستـشار بلجريـف[٣] بـدَرجَةٍ مُخيفـةٍ جِـدًّا، فـمعَ نِهايـةِ كُلِّ إعـلانٍ حُكومـيٍّ تجـد التَّـنصيصَ علـى عُقوبـةِ الحَبـسِ والغرامـة للمُخالِـفين.

وخِـلال عَشـرِ سَـنواتٍ أصْـدرَ بلجريـف عَشـرَ إعلانـاتٍ تَـتـضمَّنُ عُـقوبةَ الحَبـسِ والغَرامـةِ للمُخالَفـات. فـعلى سَـبيلِ المثـالِ أصْـدرَ فـي سَـنة ١٩٣١ إعلانًـا حَـدَّدَ فيـه قانـونَ الصَّحافـةِ وعَمـلَ المُراسِـلين، وأوجَـبَ فيـه أخْـذَ تَصريـحٍ مُسـبَقٍ مِـن إدارتِـه، ومَـن يُخالـفُ هـذا الإعـلانَ يَتعـرَّضُ للحَبـسِ سِـتَّةَ أشـهرٍ ودَفـعِ غَرامَـةٍ ٢٠٠٠ روبِـيَّة. ويُـذَيَّـلُ الإعـلانُ بمُكافَـأةٍ لمَـن يَـدلُّ علـى المراسِـلين أوِ الصَّحفِـيِّـين غيـر المُلـتَزمين بالقانـون.

وفـي الواقـع، فـإنَّ الجرائـمَ التـي تُـعَرِّضُ الفـردَ للحَبـسِ كانـت مُوزَّعَـةً علـى شـتَّى المَجـالات، سَـواءٌ أكانـت تَخـصُّ التعامُـلاتِ بيـن المواطِنيـن، كمـا فـي إعـلان بَـيع أوراق اليانصيـب وفـي إعـلان تَزويـرِ العُملَـةِ وفـي

(٣) السِّـير تـشارلز بلغريـف (١٨٩٤ - ١٩٦٩) المستـشارُ البريطانـيُّ لـحُكَّام البحريـن مـن عـام ١٩٢٦ حتـى عـام ١٩٥٧، وكان بمَثابَـة الحاكـم الفِعلـيِّ للبحريـن بالتعـاون مـع المعـتمد البريطانـي. عمـل فـي البدايـة مـع حـمد بـن عيسـى آل خليفـة ثـم مـع ابنـه سـلمان. قـام الشـعبُ البحرينـي بإضـرابٍ عـام ١٩٥٦ لـعزله، ونجحـوا فـي ترحيلـه عـن بلادهـم.

إعلان بَيعِ اللُّؤلُؤِ وغيرها مِنَ الإعْلانات التي كانت تَتَّصلُ بفَرضِ حالَةِ التَّأديبِ العَلَنِيّ، أو كانت تَخصُّ سِياساتِ الضَّبطِ الحَياتِيَّةَ مثل عُقوبة التَّبوُّل في الشَّوارع أو رَميِ الأنقاض أو حتى تَملُّكِ العَبيد.

وفي أثْناءِ الحَربِ العالمِيَّة الثَّانِيَة، فَرضَ بلجريف عُقوبةَ الحَبسِ لمَن يَستَمِعُ لراديو برلين أو إيطاليا، مع وَضعِ مُكافَأةٍ لمَن يُخبِرُ عنِ المُستَمعِ لتلك الإذاعات سِرًّا.(٤)

لكنَّ السَّجنَ لم يَمنعِ الجريمةَ أو يُحدَّ منها، فقد سجَّل التَّقريرُ الإداريُّ لسنة ١٩٤٣ انتِشارَ السَّرقَة وارْتِفاعَ نِسبتها إلى ٥٠٪ عمَّا كانت عليه سابِقًا، في الوقت الذي لم يُدَنْ فيه سوى ٢٩ شخصًا مِن أصل ١٥٦ تمَّ التَّحقيقُ معهم مِن مَجموعِ ٣٥٧ بَلاغِ سَرقة.(٥) ويَتلوه التَّقريرُ الإداريُّ الخاصُّ بسَنَةِ ١٩٤٤ الذي أشار إلى أنَّ عَددَ المساجين وصَل إلى ٢٢١ سَجينًا، وفي الوقت نَفسِه فإنَّ السُّجناءَ ذَوِي الأحكام الطَّويلة كانوا يُؤخَذونَ إلى السِّجنِ في جزيرة جدَّة وهو سِجنٌ بُنِيَ في ١٩٤٣ لتَكسيرِ الأحجارِ كنَوعٍ مِنَ الأعمال الشاقَّة. وقد تطلَّبَ الأمرُ في بِدايةِ الأربعينيَّاتِ تَخصيصَ سِجنٍ للنساء وبِناءَ غُرَفٍ جَديدةٍ في كلِّ سِجن.(٦)

وأصبحتِ السجونُ تَضمُّ مُواطنينَ وأجانب بل وعَسكَرِيِّينَ من الجيش الهنديِّ أيضًا، وارتَفعَ العددُ إلى حَوالَي ١٠٠٠ سجين في العام ١٩٥٠ الأمرُ الذي تَطلَّب وَضعَ مُوازنَةٍ خاصَّةٍ لزِيِّ المساجين.

الأمرُ المثيرُ للانتِباه هو وجودُ مَساجينَ أوروبيِّينَ في سِجن

---

(٤) راجع العدد ١٥ من الجريدة الرسمية لسنة ١٣٥٩هـ والعدد ٤٠ لسنة ١٣٦٠هـ.

(٥) التَّقريرُ الإداريُّ لحُكومَةِ البحرين عن سنة ١٩٤٤.

(٦) التَّقريرُ الإداريُّ لحُكومَةِ البحرين عن سنة ١٩٤١.

القَـلعَة، ولأنَّهـم أوروبـيون وليسُـوا مُواطنيـنَ تَطلَّـبَ الأمـرُ مُراسَـلاتٍ عَديـدةً لنَقـلهم مِـنْ سُـجونِ البحريـن إلـى سُـجون بِلادهـم، لأنَّ السُّـجون فـي البحريـن ليسـتِ اعـتِيادِيَّةً مـن جِهَـة، ومـن جِهَـةٍ أخـرى فالسُّـجناءُ الأوربـيُّونَ تحـت رِعايَـةِ الحامـي البريطانـي، الْـتِزامًا أدبـيًّا علـى الأقـلّ.

أمَّـا مِـن ناحِيَـةِ نوعِيَّـةِ الجرائـم التـي بَـدأتْ مَحاكـمُ البحريـن الجنائِيَّـةُ فـي إصْـدارِ أحـكامٍ بالسَّـجنِ فيهـا، فكانـتِ الجريـدةُ الرَّسـميَّةُ تَـتكـفَّلُ بالتَّـشهير بأسْـماءِ جُناتِـهَا ونَوعِـيَّةِ جَرائِـمِهم ومُـدَّةِ العُـقوبَة؛ وعلـى سَـبيل المِثـال، نَشـرتِ الجَريـدَةُ الرسـميَّةُ الصَّـادِرةُ فـي ينايـر ١٩٥٢ بالأسْـماءِ مـا مَجموعُـه ٢٢ قَـضيَّةً باشَـرتْها المَحاكِـمُ الجِنائِـيَّة، مـا بيـن سَرِقَـةٍ واغْتِصـابٍ وتَهريـبِ حَشـيشٍ وتَهريـبِ مُسـافِرِينَ وقَـضايا حَـوادِثَ مُروريَّـة، بالإضافـة إلـى قَـضيَّةِ اعْـتِـداءِ شَـخصٍ علـى شُـرطِيٍّ أثنـاء تَأدِيَـةِ الواجِـب.[٧]

•

حِقْـبَةُ إيان هـندرسون (١٩٦٦ ـ ٢٠٠٠)

مـعَ اسْـتِلامِ دَولة الاستِـقلالِ الإدارَةَ المُباشـرَةَ للسُّـجونِ والأمـنِ، تَكاثَرتْ أخبـارُ التَّعذيـبِ وانْـتِـشاره بيـن صُفـوفِ السُّـجَناءِ السِّـياسِـيِّـين لـدَرَجَةِ المـوتِ تَحـتَ التَّـعذيب، وكانـتْ أصابِـعُ الاتِّـهامِ دائِـمًا مـا تُوجَّـهُ لـضابطِ الأمـن البريطانـيِّ إيـان هـندرسون[٨] الـذي اسْـتُقْدِمَ عام

(٧) الجريدة الرسمية، العدد (١٠٩٧ – يناير ١٩٥٢)

(٨) طُـرِدَ إيـان إندرسـون مـن كينيـا بعـد استِـقلالِها بـسَبَبِ مـا قـام بـه مِـن حَـملاتٍ قَـمعِيَّةٍ ضِـدَّ ثُـوَّارِ المـاو مـاو، واسـتقدم إلـى البحريـن فـي ١٩٦٦ حيـث قـام بإعـادَةِ تَـشكيلِ القِـسمِ الخـاصِّ بـمَباحِثِ أمْـنِ الدَّولـة الـذي تأسَّـسَ فـي عـام ١٩٥٧، وظَلَّ يَتَـرأَّسُ أجهِـزَةَ المُخابَـراتِ المَعنِيَّةَ بـمُتابَعَة

١٩٦٦ لمُواجَهةِ تَصاعُدِ الغَلَيانِ السِّياسيِّ في البحرين. فمع إعْلان استِقلال البحرين تحول هندرسون مِن ضابطٍ بريطانيٍّ إلى مُوظَّفٍ لدى الحكومة يَرأسُ القِسمَ الخاصَّ الذي أسَّسَه مع مَجيئِه. وقد كَشفتْ مُنظَّمةُ «بحرين ووتش»، التي تَتَّخذُ مِنْ لندن مَقرًّا لها، عن وَثيقَةٍ بتوقيع هندرسون يُعَبِّرُ فيها عن «قَلَقِهِ الشَّديد حِيالَ تَزايُدِ التَّرحيلِ القَسرِيِّ وغير القانُونِيِّ الذي تَقومُ به السُّلطاتُ البحرينيَّةُ ضِدَّ المواطِنين الشِّيعَة، والذي يَتِمُّ بِناءً على أوامِرِ ملك البحرين الحاليِّ حمد بن عيسى آل خليفة ورئيس الوُزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، مُوضِّحًا إمْكانِيَّةَ ذَهابِ هؤلاء المُبْعَدينَ لِمَلْءِ أجنِحَةٍ عَسكَرِيَّة».

يَعودُ تاريخُ الوَثيقَةِ إلى عام ١٩٨٢، وقد حَذَّرَ فيها هندرسون مَلِكَ البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، (والذي كان يَشغَلُ مَنصِبَ وليِّ العَهدِ في تلك الفَترَة)، مِنْ مَخاطِرِ التَّرحيلِ القَسرِيِّ للمُواطِنينَ الشِّيعَة مِنَ البحرين، مُشيرًا إلى أنَّ «التَّرحيلَ غَيرَ القانُونِيِّ للمُواطِنينَ البحرينِيِّين يُلغِي أيَّ فُرصَةٍ للمُصالَحَةِ بين الشيعة والنِّظام الحاليِّ في البحرين، كاشِفًا النِّقابَ عن تَرحيلِ حوالَي ٣٠٠ شَخْص، وكَثيرٌ منهم مِنْ حامِلِي جَوازاتِ سَفَرٍ بَحرينِيَّة» واحْتَوتِ الوَثيقَةُ، التي كَشَفَ عنها الناشِطُ الحُقوقِيُّ في مُنظَّمةِ «بحرين ووتش» مارك أوين جونز، على مَعلوماتٍ عنْ أنَّ «سِياسَةَ هندرسون في التَّرحيلِ تَقومُ على وَضْعِ المُواطِنينَ البَحرينِيِّين على مَتْنِ سُفُنٍ تُبحِرُ في الخليج إلى إيران»، وأضافت: «بَعدَ استِدعاءِ هندرسون إلى البحرين وَضعَ المُبعَدينَ البحرينِيِّينَ على مَتنِ السَّفينةِ شاءُوا أمْ أبُوا لتَرحيلِهِم مِنَ البلاد».

السِّياسِيِّينَ حتى ٢٠٠٠.

وكشفتْ مَجلَّةُ «نيو انترناشيونال إيست» عنْ مَجموعَةٍ منَ الوثائِقِ السِّرِّيَّةِ تَحدَّثَتْ عن حَملَةِ القَمعِ والتَّعذيبِ التي مارسَها النِّظامُ البحرينيُّ ضِدَّ جَماعاتِ المُعارَضَةِ في الثَّمانينيَّات، وشارَكَ فيها إيان هندرسون بصفَتِهِ رئيسًا للأمن. وأشار التَّحقيقُ الاستِقْصائيُّ أنَّ الملَفَّ الأمنِيَّ للبحرين احْتَوَى على انتِهاكاتٍ كَبيرَةٍ وتَعذيبٍ للمُعارِضينَ قبل زِيارَةِ الأمير تشارلز والأميرة ديانا في عام ١٩٨٦، لمَنعِ مُعارِضي النِّظامِ مِنَ التَّظاهُرِ وإيصالِ أصْواتِهِم.

وقالتِ المَجلَّةُ إنَّه قَبلَ وُصولِ الأميرة ديانا إلى البحرين، كَتَبَ السَّفيرُ البريطانيُّ فرانسيس ترو بَرقِيَّةً سِرِّيَّةً عنِ «الجَولَةِ المَلَكِيَّةِ والحالَةِ الأمنِيَّةِ في البحرين» أكَّدَ فيها أنَّ جَماعَةَ المُعارَضَة، وهي جَبهَةُ التَّحريرِ الوَطَنِيِّ اليَسارِيَّة كانت مُحبَطَةً للغايَة بعد اعتِقالِ قِيادَتِهِم برُمَّتِها، حيث إنَّ النِّظامَ قام باعْتِقالِ حَوالَي ١٠٠ عُضوٍ مِنْ جَبهَةِ التَّحريرِ الوَطنيّ، وهي الحَملَةُ الثَّامِنَةُ على حَركَتِهِم خِلالَ ٢٠ سَنة.

ووَصفَ سفيرُ بريطانيا الاعتِقالاتِ بأنَّها «ضَربَةٌ مُدمِّرَة» لجَبهَةِ التَّحريرِ الوَطنِيِّ لم تَتمكَّنْ مِنَ التَّعافِي مِنْ شِدَّتِها وطول أمَدِها. وقد تَعرَّضَ اثْنانِ مِنْ نُشَطاءِ المُعارَضَةِ، هُما راضي مهدي إبراهيم، ود. هاشم العلوي، للتَّعْذيبِ حتى المَوت كجُزءٍ مِنْ حَملَةِ القَمعِ في الأشهُرِ التي سَبقَتْ زِيارَةَ الزَّوجَينِ الملَكِيَّينِ للبحرين. وفي وقت حُدوثِ هذه الوفَيات، ادَّعتِ الحكومةُ البريطانِيَّةُ أنَّ الرِّجالَ ماتوا بسببِ الانتِحارِ وأسبابٍ طبيعيَّة![٩]

(٩) راجع مقالة روبرت فيسك حول الموضوع في عدد صحيفة الإندبندنت المؤرخ في ١٨ شباط ١٩٩٦.

المَسْأَلَةُ السِّجْنِيَّةُ في البحرين: الوَجْهُ الخَفِيُّ لِسُلْطَةِ الاسْتِبْداد

استِنادًا لتَقريرٍ نَشره «المركزُ الدَّوليُّ لأبحاث السِّياساتِ الجِنائِيَّة» عام ٢٠١٦، فقد تَبَوَّأَتِ البحرين المركزَ الأوَّلَ عَرَبِيًّا في نِسبَةِ عَدَدِ السُّجناء، إذْ وَصلَ عَدَدُهُم في مُؤسَّساتِها السِّجنِيَّة إلى حوالَي ٤٠٠٠ سَجين، أيْ ما نِسبَتُه ٣٠١ مِن كُلِّ مِئَةِ ألفٍ مِنَ السُّكَّان.

في الوقت ذاتِه تُؤَكِّدُ الأرقامُ الرَّسمِيَّةُ البحرينِيَّةُ أنَّ أكثرَ مِنْ نِصفِ هؤلاء السُّجناءِ سُجِنوا على خَلفِيَّة قَضايا سِياسِيَّة.

وبحَسَبِ الإحصائِيَّاتِ المُوثَّقَة، فقد تمَّ رَصْدُ تَعرُّض أكثرَ مِن ١٠ آلاف مُواطِنٍ بحرينيٍّ للاعتِقالِ التَّعَسُّفيِّ منذ العام ٢٠١١، بينهم أكثر مِن ٤٠٠٠ ضَحيَّةِ تَعذيبٍ وسُوءِ مُعامَلَة، و٩٦٨ طِفلًا مُعتَقَلًا، و٣٣٠ امرَأَة، وأكثر مِنْ ٤٠٠ حالَةِ إسقاطٍ للجِنسِيَّات، وأكثر مِنْ ٤٩٩٧ إصابَة بسَبَبِ قَمعِ التَّجمُّعاتِ السِّلمِيَّة. على أنَّ دولَتَهُم قدِ احْتَلَّتِ المَرتَبَة ٤٨ مِنْ أصلِ ١٧٨ دَولَةً شَمِلَها الاستِطلاعُ في مُؤشِّرِ مُدركات الفَساد لعام ٢٠١٠ الصَّادرِ عن مُنَظَّمةِ الشَّفافِيَّةِ الدولِيَّة.

ثَـورَةُ ١٤ فـبراير وتَحَـتُّـمُ الصِّدام

انْــدلَعَتِ الاحتِجاجـاتُ السِّلمِــيَّةُ فـي البحريـن فـي ذلـك اليـوم مِـنَ العـام ٢٠١١ اتِّــصالًا بثَـوَراتِ الرَّبيـعِ العَربـيّ، طَلَبًـا للحُرِّيَّـةِ السِّياسِـيَّة والإصـلاح فـي البِـلاد، ورُغـمَ أنَّ هـذه المطالِـبَ لـم تَخـتَــلِفْ فـي عَناوِينِهَــا عــن تلــك التــي رفَعَــتْها ثَــوَراتٌ رَبيــعِيَّةٌ أُخــرَى إلا أنَّ «المَسـألَةَ الشِّـيعِيَّةَ» ومـا يَنــدَرِجُ تَحتَهـا مِـنْ أُمـورٍ أَخَصَّهـا تَـمْـثيــلَهُم فـي الحَيـاةِ السِّياسِـيَّةِ، كانـتِ الخَلفِــيَّةَ التـي انْدَلَعـتْ هـذه الثَّــورَةُ فـي ظِــلِّها. وعلـى إثْــرِ ذلك فــلم يَخـتَــلِفْ رَدُّ الفِعلِ الأمنِيِّ عــمَّا كان فـي سـائِرِ الـدُّولِ التـي اندَلَعـتْ فيهـا انْـتِــفاضاتٌ مُشـابِهَة.

ومَــع تَصاعُــدِ الأحــداثِ تَحــتَ أنظـارِ المُجتَــمعِ الدَّولــيِّ، شَكَّــل مَلِـكُ البحريـن لَجنَـةً مُستَقِــلَّةً لـتَــقَصِّي الحقائِــق، وتَــرَأَّسَ اللَّجنَـةَ الخبيـرُ الدَّولـيُّ الراحِـلُ شـريف بسـيوني الـذي قــدَّم تَــقريرًا مُوسَّــعًا حـول الانــتِهاكاتِ التـي رافَــقتْ قَمـعَ ثَـورة ١٤ فبرايـر، وأكَّـد تَــقريرُ اللَّجنـةِ، حَسْـبَما رأى وعايَـن، أنَّ السُّـجونَ فـي البحريـن تَـعــجُّ بأبشـعِ صُنــوفِ الانتِهــاكات الحُقوقِــيَّة. ولــم تَــتوانَ هــذه اللَّجنــةُ خِـلالَ مَراسِـمِ الكَشـفِ عـن تَـقريرِها بحُضـور الملِـك حمـد بـن عيسـى عـنِ الإعـلانِ صَراحَـةً أنَّ السُّـلُطاتِ «لَجـأتْ إلـى اسْـتِخدامِ القُــوَّةِ المُفرِطَةِ وغَيـرِ الضَّرورِيَّــة» بــهَدَفِ «بَــثِّ الرُّعــبِ بيــن المُواطِنيــنَ وإتــلاف المُمتَــلكاتِ خِـلافَ التَّــعليماتِ التـي لَدَيهـم» وأنَّ التَّــعذيبَ «مُـورِسَ علـى المُعتَـقَــلينَ بشَـكلٍ مُتَعمَّــدٍ بهَـدفِ انْــتِزاعِ الاعترافـات»، وأنَّ مـا تَعـرَّضَ لـه المُعتَـقَــلونَ عَــبَّر عـن أنْمـاطٍ مُرَوِّعَـةٍ مِـنَ التَّعذيــبِ تَـنــتَهِجُها الجِهـاتُ الأمنِــيَّةُ، والتـي حَمَّلـتِ اللَّجنَةُ مَسئُولِـيَّــتَها لــوزير الداخليَّـة ورئيـسِ جِهـازِ الأمـن الوَطَــني.

وتَأكيـدًا، فــمُشكِلَةُ التَّعذيــبِ لـم تَكُـنْ أبـدًا مُقــتَصِرَةً علـى مـا وقَـعَ إبَّـانَ أحـداث ١٤ فبرايـر، وإنَّمـا لهـا جُـذورٌ تَــمَسُّ سِياسَـةَ الاستِــبْدادِ

فـي التَّـعامُلِ مـع المُعـارِض، سِياسـةً مَنهجِيَّـةً لمُمارَسَـةِ تَعذيـب السُّـجناء ــ السُّـجناءِ السِّياسِيِّـين بالأخـصّ. مَنهَجِيَّـةُ التَّعذيـبِ تلـك، تَمَّـتْ بالتَّدريـبِ علـى أُمـورٍ مُعيَّـنةٍ تَحوَّلـتْ إلـى جُـزءٍ مِـنَ السُّـلوكِ الأصيـلِ للفَـردِ الأمنِـيِّ تُؤيِّـدُه القِيـادات.

قَبـلَ هـذا التَّـقريرِ الدَّوليِّ كانـت مُنظَّمـاتٌ حُقوقِـيَّةٌ قـد أكَّـدتْ فـي ٢٠١٠ أنَّ سِياسـةَ تَعذيـبِ المُعتَـقَـلينَ السِّياسِيِّـين قـد عـادت مِـنْ جَديـدٍ وبصُـورةٍ أبشَـعَ ممَّـا كانـتْ عليـه خِـلال فَتـرَةِ فَـرضِ قانـونِ أمـنِ الدَّولَـة (١٩٧٥ - ٢٠٠١)، إذ تـمَّ رَصـدُ عِـدَّةِ انتِهـاكاتٍ جَسـيمَةٍ داخـلَ زَنازيـنِ السُّـجونِ البَحرينِـيَّة.

بَعـدَ الاعتِـقالِ التَّعسُّـفِيِّ يَصطَـدِمُ البحرينيُّ بـتَرَدِّي أوضاعِ السُّـجونِ، التـي سـيُقيمُ فيهـا لأجَـلٍ غَيـرِ مُسـمًّى، حيـث يَتَـعرَّضُ للتَّعذيـبِ وامْتِـهانِ الكَرامَـة ليـس لانْـتِزاعِ الاعْتِرافـاتِ وحَسْـب، وإنَّمـا لإخْمـادِ شُـعورِ الانتِـقام الـذي يتَـملَّكُ الفـردَ الأمنـيَّ جَـرَّاءَ تلـك المنهجِـيَّةِ التـي كَـوَّنتْ عَقـلِـيَّةً تُعـذِّبُ بآلِـيَّةٍ بَحـتَة. حُصِـرَ نِـتاجًا لذلك، ما لا يَقِـلُّ عـن ٢٠ أُسلوبًا تَعـذيبِـيًّا، سـواء منهـا الجسـمانِيَّة والمعنوِيَّـة، منهـا: الصَّعـقُ الكهربائيّ، الاعتِـداءاتُ ذاتُ الطابع الجِنسـيّ، التَّـعرِيَة، الحِرمـانُ مِـنَ النَّـوم، الحِرمـان مِـنَ الأكلِ والشُّـرب، الحِرمـانُ مِنْ قَـضاءِ الحاجَـة والاسـتِحْمام، والحِرمـانُ مِـنَ العِـلاج والرعايـة الصِّحِّـيَّة... إلـى غيـر ذلـك ممـا يَفـوقُ بَشـاعَةً ولا يَقـلّ.

لا تَـقْـتَصرُ هـذه المَنهجِيَّـةُ المُـتَـأصِّلَةُ فـي جُـذور الاستِـبداد علـى السُّـجناءِ السِّياسِيِّـين فـقط، بـل إنَّ الرَّصـدَ الحقوقـيَّ أظهـرَ أنَّ سُـوءَ المعامَلَـةِ يَطـالُ أغلـبَ المسـاجين، الأمـرُ الـذي يَجعـلُ مِـنَ الحالـة

السِّجنِـيَّةِ فـي البحريـن مَسـألَةً عُمومِيَّـةً تَحتـاجُ إلـى إجابـةٍ علـى السُّـؤالِ الرَّئيسـيِّ للمسـألة السـجنيّة علـى العمـوم، سـؤالٌ مَـفاده: إلى متـى تَـتـدَنَّى غايـةُ السِّـجنِ مِـنْ تَأديبِـيَّةٍ إلـى سُـلطَةٍ قَهرِيَّـة؟ وكيـف تَـتَحوَّلُ قِصَّـةُ الإصْـلاحِ والتَّأديـبِ إلـى قِصَّـةٍ إنْسانِـيَّةٍ تَحكِـي واقِـعَ مَأسـاةٍ تُواجِـهُ الفَـردَ فـي أيِّ لَحظَـةٍ مـن لَحَظـاتِ حَياتِـهِ، خُصوصًـا عندمـا يُعبِّـرُ عـن نَقصِ حاجاتِـه الأساسِـيَّة... حُرِّيَّـتِه، كَرامَـتِه، وقُوتِ يَومِـه!

السَّجينُ السِّياسِيُّ مَأزِقُ السُّلْطَة

على الرُّغمِ مِنَ الوَهمِ الخادع للسُّلطَةِ الاستِبدادِيَّةِ بإحْكامِ السَّيطَرَةِ على المُعارضين بفِعلِ تَنامي مَنهَجِيَّةِ الرَّدعِ التي أشَرْنا إليها، إلا أنَّ الاعتِقالَ السِّياسِيَّ لم يزلْ يُمثِّلُ مَأزِقًا مُؤرِّقًا لهم.

ومِنَ الصَّعبِ تَعيينُ تاريخٍ مُحدَّدٍ لبِدايَةِ الاعتِقالِ السِّياسِيِّ في البحرين، فالسُّجونُ دائمًا ما كانت مُختَلِطَةً وعامِرَةً بالنُّزَلاء، إضَافةً إلى عَدمِ وُجودِ نَهجٍ يُميِّزُ بين السَّجينِ السِّياسِيِّ وغيره مِنَ الجِنائِيِّينَ أوِ الخارِجين على القانون، بِدايَةً مِنْ مَكانِ الحَبس، ومُرورًا بالتَّعاطي السِّجْنيِّ معَ الجميع بلا تَفْريق. ولعلَّ عقدَ الخمسينيَّات كان بمَثابَةِ نُقطةِ تَحوُّلٍ في إمكانية فَرزِ السُّجناءِ والتَّفْريقِ بين المُعتَقَلين.

•

الظُّهورُ الرَّسْمِيُّ للسَّجينِ السِّياسِي

بَعدَ التَّطَوُّراتِ السِّياسِيَّةِ التي مَرَّتْ بها البحرين في مُنتَصَفِ الستينيَّات، تَكوَّنَتْ فِئةُ السُّجناءِ السِّياسيِّين. وباتَ مِنَ الطَّبيعِيِّ أنْ يَتحدَّثَ المُجتَمعُ عن مَصيرِ هؤلاء ونَوعِيَّةِ المُحاكَمةِ التي سَيَخضَعونَ لها والعُقوبات التي ستَقعُ عَليهم.

وفـي الواقِـعِ، كان ذلـك بِدايَةَ التَّـتَـبُّعِ للآثار الاجتِماعِـيَّةِ لـتَجربةِ السِّـجن، فـعَلاقَةُ السَّـجينِ بالخـارِجِ لـم تَـعُدْ تَـنحَصِرُ بيـن أهلِـهِ أو أعدائِـهِ، إنَّمـا تَطـوَّرتْ عَلاقـاتٌ جَديدَةٌ تَـقومُ على المُتابَعةِ لـشُؤونِ الخارجِ المُجتَـمَعيِّ بـدائِرَتِهِ العامَّـة، والتَّـنـظيمِ مِـنْ جَديـدٍ للمَواقِـفِ والمبـادِئ، ومـن ثُـمَّ الخُـروجُ مـرَّةً ثانِيَـةً بعـد تَجربةٍ أعـمَقَ تَحصُلُ مِنَ العُزلَةِ ورِفـقَةِ السُّـجناءِ السِّياسِـيِّـين الذيـن معه.

وبـسبَبِ طَبيـعةِ التَّـطوُّرِ للحَركَـةِ المُعارِضَـةِ فـي خَمسـينيَّات القَـرن الماضـي، فـإنَّ سُـلطَةَ المُستَـشار بلجريـف أكـثرُ مَـنْ واجَـهَ مُعضِلَـةَ السَّـجين السِّياسِـي، خُصوصًا على خَـلفـيَّةِ أحداثِ حَركَةِ الهَيـئَةِ الوَطـنـيَّةِ التـي اعتُـبرتْ أوَّلَ تَـشكيلٍ حِزبِـيٍّ سِياسِـيٍّ عَـلَـنِيٍّ فـي الخَليـج. وبعـد حَوالـي ثـلاث سَـنواتٍ مِـنَ الصِّـدام السِّياسِـيِّ بيـن أعضـاءِ الهيـئَةِ وحُكومَةِ المُستـشار والحاكِـمِ، تَـمَّ إلقـاءُ القَـبضِ علـى أعضـاء الهَيئـةِ الوطَنيَّـةِ وتَـقـديمُهُم لـمَحكَمةٍ سِياسِـيَّةٍ قَـضتْ بـنَفيِ أربَعَـةٍ منهـم إلـى خـارِجِ البحريـن وسَـجنِ البَقـيَّةِ واعتِـقالِ مَجاميـعَ أُخـرى مِـنْ مُناصِري الهَيـئَة.[1]

لاحِقًـا، وأثـنـاءَ انـتِـفاضَةِ مـارس ١٩٦٥، أصـبحَ الاعتِـقالُ السِّياسِـيُّ حالَـةً مَألوفَـةً ومُنـتَـشِرَة، وأصبـحَ سِـجنُ القَـلعةِ سَـيِّـئُ الصِّيـتِ مَـقَـرًّا شِـبـهَ دائِـمٍ للسُّجناء السِّياسيِّـين الذين يـتِـمُّ التَّحقيـقُ معهم أوِ احتِـجازُهُم قبل نَـقـلِهِم إلى سِجنِ جَزيرةِ جَـدَّة لـقَضاءِ فَـتراتِ عُـقوباتِهِم. وكان الضُّباطُ البريطانـيُّون هـم مَـنْ يُشـرِفونَ علـى هـؤلاء السِّياسِـيِّـينَ ويَفرِضـونَ العُقوبـاتِ التَّـأديبِـيَّةَ عَليهـم.

(١) راجـع تـقرير الوضـعِ السِّـياسِيِّ الداخِـلي فـي البحريـن لسـنة ١٩٥٧، الأرشـيف الوطنـي البريطانـي.

القَـانونُ وشَـرعِـيَّةُ القَـهـر

ولمَّـا كانـتِ المُدَوَّنـةُ السِّجنِـيَّةُ المُعتَـمَدةُ غَيْـرَ كافِـيَةٍ لمُراقَـبة السِّـجنِ وفَـرضِ سُـلطَةِ التَّأدِيـب، أصـدَرَتْ حُكومـةُ البحريـن قانـونَ السُّـجونِ سَـنَةَ ١٩٦٤، والـذي اعتُـبِرَ أوَّلَ قانـونٍ مُوسَّـعٍ يُـعالِجُ المَسـألَةَ السِّجنِـيَّةَ مِـنْ حيـث الواجِبـاتِ والعُقوبـاتِ والسِّياسَـةِ الحياتِـيَّة داخـلَ السِّـجن.[٢]

ولـمْ يَقتَـصِرِ الأمـرُ علـى قانونِ السِّـجنِ، وإنَّما امتـدَّ لـمَجالاتٍ أُخرَى في مُحاوَلـةٍ لـفَرضِ السَّـطوَةِ الكامِلَـةِ علـى سـائِرِ النَّـواحِي، فـصدَرتْ حِزمَـةُ قَوانيـنَ كَبيـرَةٌ بالتَّـزامُنِ مـع قانـونِ السُّـجون، مثـل قانـونِ المَطبوعـاتِ والنَّـشرِ وقانـونِ الشُّـؤون القَـرَوِيَّةِ وقانـونِ العَـملِ، إلـى جانـبِ تَعديـلِ قانـونِ المُتَـفجِّراتِ والأسـلِحَةِ وقانـون مُوظَّـفِي البحريـن وغيرهـا مِـنَ القوانيـنِ المَعـنِيَّةِ بـفَرضِ سُـلطَةِ التَّأديـبِ والسِّياسـات الحياتِـيَّة.

لـذا أصبَحَ مَألوفًا كذلـك الحَديـثُ عـن جرائِـمَ تَـتـعلَّقُ بالنَّشـر وحُريَّـة الكَلِمَـةِ، كمـا فـي قانـون المطبوعـات والنَّـشر الصَّـادر سَـنَةَ ١٩٦٥، والذي يُحـدِّدُ البـابُ الثالـثُ منـه المسـائِلَ المَحظورَ نَـشرها، وِفـقًا للمـادَّة (١٤) وهـي:

(١) النَّـقدُ المُوجَّـهُ لـشَخصِ عَظَـمةِ الحاكِـم أو عائِلـتِه، والأقـوالُ المَنسـوبَةُ إليـه إلَّا بـإذنٍ مِـنْ دِيـوانِ عَظَـمَتِه.

(٢) وقائِعُ الجَلَسـات السِّـرِّيَّةِ للـمَجالِسِ الرَّسـمِيَّةِ والحُكومِيَّةِ وأنْـباءُ الاتِّـصالات السِّـريَّة الرَّسمِـيَّة.

(٣) الاتِّـفاقاتُ والمُعاهَـداتُ التـي تَعقِـدُها حُكومـةُ البحريـن قَبـل نَشـرِها فـي الجريـدة الرسـمِيَّة إلَّا بـإذنٍ خـاصٍّ مِـنْ مُديـر دائـرة الإعـلام.

---

(٢) قانون السجـون الصادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٤.

(٤) وقائِعُ المُحاكماتِ السِّريَّةِ والمُحاكماتِ التي تَتعلَّقُ بالطَّلاق والهَجْر.

(٥) الأنْباءُ التي مِنْ شَأنِها التَّأثيرُ في قِيمةِ العُملَةِ الوَطَنِيَّة، أوْ بَلبَلَةُ الأفكار عنِ الوَضعِ الاقْتِصادي.

(٦) كُلُّ ما مِنْ شَأنِهِ المساسُ برُؤساء الدُّوَل، أو تَعكيرُ صَفوِ العَلاقات بين البحرين وبين البِلادِ العربيَّة الشَّقيقةِ أو البلاد الصَّديقَة.

(٧) كُلُّ ما كان مُنافِيًا للآداب العامَّةِ أو ماسًّا بكَرامَةِ الأشخاص أو حُرِّيَّاتِهِمِ الشَّخصِيَّة، وكذلك كُلُّ ما يَتضمَّنُ إفشاءَ سِرٍّ مِنْ شَأنِهِ أنْ يَضُرَّ بسُمعَةِ شَخصٍ أو بثَروَتِهِ أو بِاسمِه التجاري، وأيُّ أمرٍ يُقصَدُ به تَهديدُه أو إرغامُه على دَفعِ مالٍ أو تَقديمِ مَنفَعةٍ للغير أو حِرمانِه مِنْ حُرِّيَّةِ العَمل.

(٨) كُلُّ ما مِنْ شَأنِهِ التَّحريضُ على ارتِكابِ الجَرائِمِ، أوْ إثارَةِ البَغضاء، أو بَثِّ رُوحِ الشِّقاقِ بَين أفْرادِ المُجتَمع.

(٩) الطَّعنُ في أعْمالِ المُوظَّفِ العامِّ المُتضَمِّنُ قَذفًا، إلَّا إذا أثبتَ الكاتِبُ حُسنَ نِيَّتِه باعتِقادِهِ صِحَّةَ الوقائِعِ التي يُسنِدُها إلى المُوظَّف العامّ، وبقِيامِ اعتِقادِهِ هذا على أسبابٍ مَعقولَةٍ بعد التَّثبُّتِ والتَّحرِّي، وباتِّجاهِه إلى مُجرَّدِ حِمايَةِ المَصلَحَةِ العامَّة، وباقتِصارِهِ فيما صَدرَ مِنه على القَدرِ اللَّازِمِ لحِمايَةِ هذه المَصلَحة.

(١٠) التَّحريضُ على قَلبِ نِظامِ الحُكمِ بالقُوَّةِ أو بطُرقٍ غَيرِ مَشروعَةٍ، أو نَشرُ الدَّعوَى إلى اعتِناقِ الشُّيوعِيَّة، أو نَشرُ آراءٍ تَتضمَّنُ سُخرِيَةً أو تَحقيرًا أو تَصغيرًا لدينٍ أو لمَذهَبٍ دِينيّ.

أمَّا المادَّة (١٥) مِنَ القانونِ نَفسِهِ: فقد حَدَّدتِ العُقوباتِ التي

يُمكِـنُ لــرَئيس التَّحريـرِ أوِ الكاتِـبِ مُواجَهَتُهـا «إذا نَــشرَ فـي جَريـدةٍ مـا حَظَرَتْـهُ المـادَّةُ السَّابِــقة، يُعاقَــبُ رئيـسُ تَحريرِهـا وكاتِـبُ المَقـالِ بالعُقوبَـةِ المُقَــرَّرَةِ للفِعـلِ فـي قانـون عُقوبـات البحريـن ــ إذا ألَّــفَ جُرمًـا بمُقتَـضاه، وإلَّا فـيُعاقَبُ كلٌّ مِنهُمـا لَـدَى إدانَــتِه في المـرَّة الأُولى بالسَّجنِ مُــدَّةً لا تَــتجاوزُ سِــتَّةَ أشهُر، أو بــغَرامَةٍ لا تَــتجاوَزُ ألفَ روبِــيَّة، أو بالعُقوبَتَيـنِ معًـا، ولَـدى إدانَــتِه فـي كُلِّ مَـرَّةٍ تَــليها: بالسَّـجنِ مُـدَّةً لا تَــتجاوزُ سَـنةً واحِـدَةً أو بــغَرامَةٍ لا تــتجاوزُ ألفَـي روبِــيَّة أو بالعقوبَتَيـن معًـا. ويَجـوزُ للمَحكَمـةِ فـي كُلِّ حالَـةٍ مِـنْ هـذه الحـالاتِ أنْ تَأمُـرَ بإلْغـاء تَرخيـصِ الجَريـدَةِ أو تَعطيلِهـا للمُـدَّةِ التـي تَراهـا مُناسِـبَةً ومُصـادَرَةِ العَدَدِ المَنشـورِ وضَبـطِ الأُصـولِ والقَوالِـبِ وإعْدامِهـا».[٣]

وبِنـاءً علـى ذلـك، فــقد شَـكَّلَ الانتِــقالُ بالسَّـجنِ مِـنْ مُعاقَـبةِ وتَأديـبِ المُنحَرِفيـنَ والخارِجيـنَ علـى القانـون إلـى مُعاقَــبَةِ ومُلاحَقَةِ السِّياسِـيِّـينَ قَــنطَرَةَ انتِــقالٍ أشـمَل، مِـنْ سِياسـاتِ التَّأديـبِ والضَّبـطِ الحَياتِــيَّةِ إلـى البَـدءِ فـي سِياسـاتِ المـوت ووِلادَةِ السَّـجنِ السِّياسِـي. وهــذا أبــرَزُ مـا ورِثَــتْهُ دَولـةُ الاستِــقلال مِـنْ ميراث صَولَـجان المُستَــعمِر.

فمـا إنِ انتَهـتْ فَـترةُ الاستِــعمارِ مـع نِهايَـةِ ستِّيــنيَّات القَـرن الماضـي، وإعـلانِ بريطانيـا انْسِـحابَها مِـن دُولِ الخليـج العَربِـيِّ، ومـن ثُــمَّ إعـلانُ استِــقلالِ البحريـن فـي ١٩٧١ ــ حتـى وَرِثَـتِ الدَّولـةُ مِيـرَاثَ الاستِــعمارِ حـول المَسـأَلةِ السِّجنـيَّة، بـل ودُعِّــمَ هـذا الميـراثُ بــقَوانينَ مُكمِّلَـة: مثـل قانـون العُقوبـات الصـادر بالمرسـوم بقانـون رقـم (١٥) لسـنة ١٩٧٦، وتَعــديلاته. وقانـون قُـوات الأمن العـامِّ رقم (٣) لسـنة ١٩٨٢، وتَعــديلاته.

(٣) قانون تعـديل قانـون المطبوعات والنشر الصادر في ٢٩ تموز ١٩٦٥.

والقانـون المَدنِـيُّ رقـم (١٩) لسـنة ٢٠٠١. وقانـون الإجـراءات الجِنائِـيَّة رقـم (٤٦) لـسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتـه. نِهايَـةً بقانـونِ مُؤسَّـسةِ الإصْـلاح والتَّأهيـل الصَّـادر سـنة ٢٠١٤.[٤]

(٤) قانون مؤسَّسة الإصلاح والتأهيل، الجريدة الرسمية، ٢٤ تموز ٢٠١٧.

بَينَ سِياساتِ المَوتِ وسَيكُولُوجِيَّةِ السَّجِين

ابتَدأتْ دَولَةُ الاستِقلالِ بِفَرضِ سِياساتِ المَوتِ والتَّعذيبِ عَبرَ إصْدارِ مَرسُومٍ بِقانونٍ بِشَأنِ تَدابيرِ أمنِ الدَّولَة لِسَنَة ١٩٧٤، والذي نَصَّ في مادَّتِه الأُولَى على أنَّه «إذا قامتْ دَلائلُ جِدِّيَّةٌ على أنَّ شَخصًا أتَى مِنَ الأفعالِ أوِ الأقوالِ أو قام بِنَشاطٍ أوِ اتِّصالاتٍ داخلَ البِلاد أو خارِجَها ممَّا يُعَدُّ إخْلالًا بالأمنِ الدَّاخِليِّ أوِ الخارِجيِّ للبلاد أو بالمَصالِحِ الدِّينِيَّة والقَومِيَّة للدَّولَةِ أو بِنظامِها الأساسيِّ أوِ الاجتِماعيِّ أوِ الاقتِصاديِّ، أو يُعَدُّ مِنْ قَبيلِ الفِتنَةِ التي تُؤثِّرُ أو مِنَ المُحتَملِ أنْ تُؤثِّرَ على العَلاقات القائِمَةِ بين الشَّعبِ والحُكومَةِ أو بين المُؤسَّساتِ المُختَلِفَةِ للدَّولَةِ أو بين فِئاتٍ أو بين العامِلينَ بالمُؤسَّساتِ والشَّرِكاتِ، أو كان مِنْ شَأنِها أنْ تُساعِدَ على القِيامِ بأعمالٍ تَخريبِيَّةٍ أو دِعاياتٍ هَدَّامَةٍ أو نَشرِ المبادِئِ الإلحادِيَّة ــ جاز لِوَزيرِ الدَّاخِليَّة أنْ يَأمُرَ بالقَبضِ عليه وإيداعِهِ أحَدَ سُجون البحرين وتَفتيشِه وتَفتيشِ سَكَنِه ومَحَلِّ عَمَلِهِ واتِّخاذِ أيِّ إجراءٍ يراه ضَروريًّا لجَمعِ الدَّلائِلِ واستِكْمالِ التَّحرِّيَّات»

أمَّا المادَّةُ الثانِيَةُ مِنَ المرسومِ فقد أقرَّتْ بأنَّ «جَلَساتِ المَحكَمَةِ سِرِّيَّةٌ دائمًا، ولا يَحضُرُها سِوى مُمَثِّلِ الادِّعاءِ والمُتَظلِّمِ ومُمَثِّلِه، وتُعقَدُ بمَقَرِّ مَحكَمَةِ الاستِئنافِ العُليا، ويَجوزُ أنْ تُعقَدَ في أيِّ

مَـكانٍ آخَـرَ بالمنامَـة أو خارجِهـا إذا رأتِ المَحكَمَـةُ مُوجِبًـا لذلك، حِفْـظًا لأمـن البِـلادِ أو مُراعـاةً للمَصلَحَـةِ العامَّـة».[1]

وبالتَّأمُّلِ في ثَـنايا قانونِ السُّـجونِ لـسَنَةِ ١٩٦٤ بـجانِبِ قانون مُؤسَّسـةِ الإصـلاحِ والتَّأهيـلِ لـسَنَةِ ٢٠١٤، لا يَخفَـى أنَّ المَنهَجِـيَّةَ المُـتَّـبَعَةَ مِـنْ قِبَـلِ السُّـلطَةِ الأمنِيَّـةِ لا تَعـتَـنِي بإرهـاقِ الجانِـبِ الجُسـمانِيِّ فـحَسْبُ، وإنَّمـا تُحـاوِلُ تَمريـرَ الهواجِسِ وغَـرسَ المَخـاوِفِ داخِلَ عُقولِ مُواطِـنيها وشُـعورِهِمِ الباطِـنِيِّ، لـيَدومَ الإحسـاسُ بالمُراقَـبةِ، وإنْ تَمَّ الأمرُ فإنَّ كُلَّ شَخصٍ سـيَتكـفَّلُ بـأنْ يُحيطِ نَفـسَه بـوَسواسٍ يُرهِقُه ذِهنِـيًّا أيضًا، فلا يـكاد يَتعافَـى مِـنْ أحَـدِ الجانِبَيـنِ، الجُسـمانيِّ والنَّفـسيِّ، حتـى يُفَكِّرَ في عَـدمِ جَـدوَى المُقاوَمـة. هَـذا علـى المُستَـوَى الفَـردي؛ والأمـرُ ذاتُـه مـعَ البُنيـانِ الاجتِـماعيِّ للشَّـعب، يـتِمُّ بالإخْضـاعِ علـى طَريقَـةِ الدَّوائِـرِ التي تُسـلِّمُ بَعضَهـا لـبَعض، فـيَنـتَهِي الحـالُ لاقتِـناعِ العَقـلِ الجَمعِـيِّ أيضًـا بفاعِلِيَّـةِ المُراقَبَـةِ التـي تُولِّـدُ الشَّـكَّ بالمُحيطِيـن... وهـذه بالفِعـل هـيَ سِياسـات المَـوت البَطـيء!

تَـتجلَّى تلـك السِّياسَـةُ فـي إجْـراءاتِ مـا بَعـدَ الاعتِـقال، ففـي الفَـترة الأُولـى للاعتِـقالِ، لا يُسْـمَحُ للسَّـجينِ السِّياسِـيِّ بمُلاقـاةِ أحَـدٍ أوِ الحَديثِ مـع أحـد، بـل يَقـضِي مُعظَـمَ أوقاتِـهِ تَحـتَ سِـياطِ التَّعذيـبِ أو فـي أقـبِيَةِ التَّحقيـق. بعـد الانتِهـاءِ مِـنْ هـذه الفَـترَةِ يُـزَجُّ بـه مـع سـائِرِ المُعتَـقَـلينَ والنُّـزلاءِ الآخَريـنَ حَسْـبَ نَوعِيَّـةِ التُّهَـمِ السِّياسِـيَّةِ المُوجَّهَةِ إليـه، وعِندهـا يَبـدَأُ فـي تَـشرُّبِ ثَـقافة السِّـجنِ الخاصَّـةِ بالمَـأكَلِ والمَلبَـسِ وتَوزيـعِ الوَقـتِ وقَضـاءِ الأيَّـامِ والشُّـهورِ وانتِـقاءِ الجَلَسـاتِ

(١) قانون أمن الدولة، الجريدة الرسمية، ١٧ تشرين الأول ١٩٧٤.

والجَماعـات وتَكوِينِهـا، وحتـى النِّظـامِ اللُّـغَويِّ وطَريقَـةِ الـكَلام بيـن المَسـاجين.

إذًا، علـى السَّـجينِ السِّياسِـيِّ أنْ يَخضَـعَ لآلِـيَّةِ إنـتاجِ الأفْـكار، كمـا هـو مُتَّـبَعٌ داخـلَ السِّـجنِ وليـس كمـا تُـنـتَجُ فـي الخـارِج، فالفِكـرَةُ فـي السِّجـنِ تُـنـتَجُ مِـنْ تَمثُّـلٍ حَقيقِـيٍّ لها، والنَّهـجُ المُـتَّـبعُ لذَلـكَ هـو فَصـلُ المسـاجينِ عـنِ العالَـمِ الخارِجِـيِّ لسُـهولَةِ التَّحكُّـمِ فيهـم كأفـرادٍ كمـا يَـشاء. وهنـا لا مَجـالَ للسَّـجينِ الجَديـدِ إلَّا بالانخِـراطِ فـي دَوَّامَـةِ هـذا النِّظـامِ والتَّـفاعُلِ مَعـهُ وإلَّا تَعـرَّضَ للـنَّبذِ والإقْصـاءِ ووُجِّهـتْ إليـه تُهمَـةُ الخُـروجِ عـنِ الثَّـقافَةِ السِّجنِـيَّةِ التـي تَـقودُ العالَـمَ مِـنْ داخِـلِ السِّـجن.

فالفُرصَـةُ التـي يُوفِّرُهـا السِّـجنُ للسِّياسِـيِّ لا تَـتوَفَّرُ لـه فـي الخـارِج؛ لأنَّهـا فُرصَـةُ التَّجـاوُرِ وإلْغـاءِ الجُغرافْيَـا والتُّخـومِ بيـن التَّـنظيماتِ السِّياسِـيَّةِ، وحتـى بيـن الفُرَقـاءِ داخِـلَ التَّـيَّارِ الواحِـدِ أيضًـا.

وهـذه الفُرصَـةُ كمـا تَسـمَحُ بالالتِـقاءِ والتَّجمُّـعِ تَكـونُ لَديهـا القُـدرَةُ أيضًـا علـى التَّـفريقِ وخَلـقِ التُّخـومِ المُتَخَـيَّلَةِ وبِنَـاءِ الهُوِيَّـةِ الصَّلبَـة.

ومـع ذلـك، لـم تُـفـصِحِ التَّجرِبَـةُ السِّجنِـيَّةُ فـي البحريـن عـن تَخريـجِ سُـجناءَ مَرِنيـنَ يُعيـدونَ مُراجَعَـةَ المُدَوَّنَـةِ المَعرِفِـيَّةِ والسِّياسِـيَّةِ، كمـا حصـل فـي تَجـارِبَ عَرَبِـيَّةٍ وعالمِيَّـةٍ أُخـرى. فـرُغمَ كُلِّ مـا سـلف ذِكرُه مِـنْ قَسـوَةِ التَّعذيـبِ واسـتِخدامِ آلِـيَّةِ المُراقَـبَةِ والحِراسَـةِ بـشَكلٍ فَـعَّالٍ داخِـلَ السُّـجونِ البحرينيَّـة ــ فـقد كانـتْ تَجـارِبُ السُّـجناءِ في المُراجَعَـةِ والخُـروجِ عـنِ الحَـيِّزِ العـامِّ للتَـنظيمِ قَليلـةً جِـدًّا.

ولا يَنجَـحُ السَّـجينُ السِّياسِـيُّ فـي مُجـاراةِ المُتَغَـيِّراتِ وتَطَوُّرِهـا حتـى يَبـدَأَ بـتَحويلِ تَجرِبَتِـه السِّجنِـيَّة مِـنْ تَجرِبَـةٍ سُـلطَوِيَّةٍ إلـى تَجرِبَـةٍ اجتِماعِيَّـة، فـبَدَلَ أن يُصبِـحَ ضَحِيَّـةً لأسـاليبِ الإخضـاعِ المَنهَجِيَّـةِ يَقـومُ

هـو بـعَمَلِ قَطيعَـةٍ وحَـدٍّ فاصِـلٍ بـوَعيهِ ضِـدَّ قُـوَّةِ العَـزلِ والمُراقَـبَةِ القَهريَّـةِ للسِّـجن.

هـذه التَّجرِبَـةُ الاجتِـماعِيَّةُ التـي تَحـدُثُ عـادَةً فـي نَفـسِـيَّةِ وعقـلِيَّةِ السُّـجناءِ أنفُـسِهِم، تُحـاوِلُ أنْ تُعيـدَ النَّظـرَ فـي مَبادئِـهِ المُنظِّـمَةِ لـعَلاقاتِهِ مـع الأطـراف الأُخـرَى. لـذا فهْـيَ تَـظلُّ فـي تَـناحُرٍ مُستَـمِرٍّ مع السِّياسـاتِ السُّـلطَوِيَّةِ المُمعِـنَةِ فـي التَّعذيبِ الجَسَـدِيِّ والمَعـنَوِيّ. لكـنْ يَبقَـى مُقابِـلٌ واحِـدٌ ربمـا لا يَرتَضيـهِ جُـلُّ السُّـجناء، وهـو أنَّ مـا يَترتَّـبُ علـى إبـراز تَجرِبَـتِهِ الاجتِماعِيَّـة هـو فَقـدُ التَّعاطُـفِ مِنْ قِبَـلِ المُجتَمـعِ ومِـنْ قِبَـلِ جَلَّادِيـهِ أحيانًـا، علـى عَكـسِ ذلـك فـنَصيـبُهُ مِـنَ التَّعاطُـفِ أوفَـر إذا كانـت تَجرِبَـتُه السِّـجنِيَّةُ سُـلطَوِيَّةً فـقـط، بالرُّغـمِ مِـنْ أنَّ مَـآلَ تَجرِبَـتِهِ غالبًـا تَعودُ بالنَّفعِ على سـائِرِ السَّـاخِطينَ الجُـدُد.

وهكـذا تَـزدادُ قَـناعةُ السَّـجينِ بـضَرُورَةِ مُراجَعَـةِ أفـكارِهِ كُلَّمَـا زادتْ ضَـراوَةُ المُراقَـبَةِ والتَّـعذيب، خُصوصًـا إذا كانـتْ إنجازاتُـه علـى أرضِ الواقـع ليـس لهـا البَريـقَ الـذي كان يَـتوهَّم، فـتأتي مُهِمَّةُ السِّـجنِ وهي تَذكيـرُه بـبَعضِ الأخطـاء فـي نَموذَجِـهِ المَعرِفِـيِّ وضَـرورَةِ التَّـفكُّرِ فـي نَتائِجِـه البَعيـدَةِ مَـرَّةً أُخـرى.

هذه الفِـئَةُ السِّـجنِيَّةُ تَسـتَطيعُ أنْ تَخلُقَ لـنَفـسِها مُجتَـمَعًا خاصًّا داخِلَ السِّـجنِ، مُعتَـمِدَةً فـي ذلـك علـى خَلـقِ مَنظـورٍ مُضـادٍّ لآلِـيَّةِ السِّـجن كـعِقاب. لقـد أصبحَ السِّـجنُ مَدرَسَـةً ومَكانًا للتَّـنـظيم، وأصبحَ السَّـجينُ السِّياسـيُّ وَقـودًا تَـتـزوَّدُ بـه الحرَكَـةُ السِّياسِـيَّةُ فـي الخـارج تُـقارِعُ بـه التَّـنظيماتِ السِّياسِـيَّةَ الأُخـرى. فمِـنَ المُعتـادِ أنْ يَـتِـمَّ التَّـفاخُرُ بيـن التَّـنظيماتِ السِّياسِـيَّةِ بـعَدَدِ السُّـجناءِ السِّياسِيِّـين، فـمَنْ يَملِـكُ عَـددًا أكبـرَ يُؤهَّـلُ إلـى القِـيادةِ والسِّـيادَةِ فـي المُجتَمَـع، وبالتَّالِـي يُصبِـحُ

السِّـجنُ مَكانًـا لـتَجميعِ الرأسـمال الرَّمـزِي للمُسـاوَمَةِ مـع المُجتَمَـع، ومَكانًـا تَـتحوَّل فيـه الضَّحِيَّـةُ إلـى رَمْـز.

وعلـى الجانِـبِ الآخَـر، فـمِنَ الطَّبيعـيِّ أن تَـنـشَأَ ثَـقافَةٌ سِـجنِيَّةٌ خاصَّـةٌ تَـتعاملُ مـع الرمـوزِ الثَّـقافِـيَّةِ في المُجتَـمَعِ بـفَوقِـيَّة، وتَخلُقُ لـنَفسِها رُموزَهـا الخاصَّـةَ وطَريقَـةَ مَعيشَـتِها فـي الأكل واللبـس وتَوزيـعِ الوَقـتِ وكَيفـيَّةِ تَعاطِيهـا مـع الآخَريـنَ فـي السِّـجن.

وأخيـرًا، يَظـلُّ المُستَـبِدُّ يَتـبَنَّى سِياسـاتِ المَوت بـكُلِّ الطُـرقِ المُمكِنَة. ويَظَـلُّ السَّـجينُ يُحـاوِلُ مُجابَهَـةَ الإخضـاعِ العَقـلِيِّ والنَّفـسِيِّ الذي صار أوضـحَ مِـنْ ذي قَبـلُ، وأَبيـنَ بيـن جُـدران الزِّنزانَـة. ويَتَـبيَّنُ بأقـلِّ نَظـرٍ مِسـاحَةَ التَّـبايُنِ الكَبيـرَةِ بيـن الأحـزاب والتَّـنظيماتِ التـي طَـفـتْ على السَّـطحِ بعـد ثَـوَرات الربيـع العربـي، ولأنَّ جُلَّهـا كان حبيـسَ السُّـجونِ ومُقـيَّدًا بـسَطوَةِ الاستِـبدادِ ـــ فـقد ظَهـرَ للعِيـان مـا لـتلك التَّجرِبَـةِ السِّـجنِيَّةِ مِـنْ أثَـرٍ علـى أُطروحاتِهـم وتَعامُلِهم مـع الأصدقاء والأعـداء... والحُـكَّامِ والشُّـعوب.

بيضاء في الأصل